



الجلسة ٤٩١٣

الجمعة، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ غوانغيا (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

إسبانيا السيدة مننديس

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد خالد

البرازيل السيد ساردنيرغ

بنن السيد آدشي

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونبوز

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

(S/2004/117)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير خاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/117)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا وأيرلندا والبرتغال وتايلند وتيمور - ليشتي والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وسنغافورة وفيجي وماليزيا ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعمالي السيد هوزي راموس - أورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هوزي راموس - أورتا مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي غياب أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، في

إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ من الممثل الدائم للبرازيل نصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب مشاركة الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السفير جواو أوغوستو دي ميديسيس، في الجلسة العلنية المقرر أن يعقدها مجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي يوم الجمعة المقبل، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس“.

لقد صدرت تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن

ذات الرمز S/2004/120.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جواو أوغوستو دي ميديسيس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد جواو أوغوستو دي ميديسيس إلى شغل مقعد في طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند ٢ من جدول الأعمال. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في تيمور - ليشتي المستقلة، وقاعدة انطلاق لقوانين انتخابية أوسع نطاقاً تشمل الانتخابات الوطنية.

ثانياً، أود أن أطلع أعضاء مجلس الأمن على حادث وقع مؤخراً ويوحى باستمرار هشاشة الحالة على أرض الواقع، لا سيما في المنطقة القريبة من الحدود. وفي حين أن هذا الحادث وقع قبل صدور التقرير الحالي، إلا أنه لم يكن ممكناً إدراجه في النص بسبب عدم اكتمال المعلومات حينذاك.

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، دخلت إلى تيمور - ليشتي مجموعة من القرويين الآتين من تيمور الغربية وعمدوا، لربما بدافع من حزازات محلية، إلى إضرام النار في بعض المنشآت في قرية بالمنطقة، ولعلهم سرقوا بعضاً من المواشي. ويواصل مسؤولون تيموريون، بمؤازرة بعثة الأمم المتحدة، التحقيق في الحادث والتباحث في شأنه مع نظرائهم الإندونيسيين. وقد جرى بحث هذا الحادث أيضاً في اجتماع القيادة المشتركة الذي عقد في بالي في وقت سابق من هذا الأسبوع، ولم يحضره قادة عسكريون من إندونيسيا وبعثة الأمم المتحدة فحسب، وإنما حضره أيضاً قائد القوات المسلحة في تيمور - ليشتي، العميد تور ماتان روك.

أود الآن أن أنتقل إلى التقرير المعروف على أعضاء مجلس الأمن.

إن المناشدة بتوفير دعم إضافي لتيمور - ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ تواجه تحدياً ينم عن مفارقة، نظراً لما تحقق بالفعل من تقدم بارز. ومن السهولة بمكان، في الواقع، أن ننسى أن تيمور - ليشتي أخذت شكلها الحالي قبل أقل من خمس سنوات. لكن الواقع أن ثمة حداً لما يمكن عمله خلال فترة قصيرة من الزمن كهذه، وتيمور - ليشتي، أكثر بلدان جنوب شرقي آسيا فقراً، تواصل مجابهة تحديات حمة لا تزال تحتاج في مواجهتها إلى المساعدة الدولية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/117 التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2004/108 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ من البرتغال، والوثيقة S/2004/114 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ من تيمور-ليشتي.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني أن أعرض التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، في حضور معالي السيد هوزي راموس - أورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي.

إن التقرير يقدم، حسبما تم التعهد به، مقترحات عن مواصلة تقديم الدعم إلى تيمور - ليشتي بعد انتهاء الولاية الحالية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ونحن نرحب بهذه الفرصة لتتشاطر مع أعضاء المجلس الآراء التي حدث بنا إلى تقديم مقترحاتنا، ونأمل أن يساعد ذلك على إجراء مناقشة مثمرة.

قبل مناقشة التقرير نفسه، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى تطورين حدثا مؤخراً في تيمور - ليشتي لم يرد ذكرهما في النص. أولاً، أود أن أذكر أنه قبل بضعة أيام، وافق الرئيس غوسماو على قانون إجراء الانتخابات القروية. وهذا تقدم هام من حيث تعزيز دور العمليات الانتخابية في تيمور - ليشتي، وتوطيد الانخراط المحلي في الحكم. ومن المتوقع اتخاذ خطوات أخرى بغية توضيح أدوار ومسؤوليات رؤساء القرى ومجالس القرى. وهذا الانتخاب سيكون الأول

الذي أحرزته تيمور - ليشتي على صعيد الاتكال على الذات. وحيثما كان يجري النظر في اعتماد دور تشغيلي، كان الاهتمام يولى لتحمل المسؤولية التي كنا واثقين من أن بإمكاننا الاضطلاع بها على نحو فعال.

والآن أود أن أورد بإيجاز ما أسفر عنه ذلك التحليل من توصيات وأن أبحث في المنطق الكامن في أساسها. إن توفير المساعدة للإدارة العامة كان ولا يزال يشكل إحدى أكثر مهام التحدي التي واجهت الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. فوتيرة التقدم محدودة بالطبيعة المركبة للمهارات المنقولة وبالترابط الحميم بين التطور المؤسسي لأي بلد من البلدان وعملية التطور السياسي التي لا يمكن تسريعها بشكل اصطناعي.

وعندما استهلقت بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عملها، كانت إدارة هذا البلد تضم نحو ٧٠٠ ٨ موظف مدني تيموري من أصل مجموع يناهز ١٣ ١٩٠ موظفاً. وقد ارتفع هذا العدد اليوم إلى ١١ ٠٠٠، وتم قطع شوط لا بأس به في مجال تعزيز مؤسسات الدولة. ونمت المهارات نمواً مطرداً، ويتولى الموظفون المدنيون تصريف العديد من المهام اليومية بصورة فعالة. لكن ثمة حاجة ماسة إلى زيادة المعونة، وهذا ما سلم به تقرير الأمين العام، وذلك لسببين عامين.

أولاً، يلزم تقديم الدعم لمواصلة تطوير القدرة التيمورية وكفالة حسن سير العمل في البلد خلال تلك العملية. ويتسم هذا الدعم بأهمية عاجلة في الميادين التي تعتبر حاسمة بالنسبة للاستقرار القصير والمتوسط الأجل، من قبيل وزارتي المالية والداخلية، وديوان وزير الدفاع والنظام القضائي.

ثانياً، ما زال التحضير لوضع تشريع للخدمة المدنية في بواكيره. ويكتسي توفير المساعدة الدولية أهمية حاسمة في

فعندما أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أقر بأن الحاجة إلى تلك البعثة ستظل مستمرة حتى بعد تجاوز البلد عتبة الاستقلال الرمزية ولقد أنيطت بالبعثة ولاية دعم البناء المتواصل لدولة مستقلة في تيمور - ليشتي والانطلاق من المنجزات التي تم تحقيقها حتى الآن. وشهد ذلك القرار على تصميم المجلس على ألا تخرج البعثة من البلد من دون استراتيجية تواكب هذه العملية. وتم منذ ذلك الحين إحراز تقدم باهر يقوم على شراكة وثيقة بين المجتمع الدولي وقيادة تيمور - ليشتي وشعبها. لكن من الواضح، مع اقتراب انتهاء ولاية السنتين الأصلية للبعثة، أن البلد لم يتجاوز بعد عتبة الاتكال الحقيقي على الذات.

فعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام، خلصت الأمانة العامة إلى أن استمرار وجود عملية صغيرة لحفظ السلام خلال مرحلة توطيد إضافية مدتها عام واحد يكتسي أهمية أساسية في تدعيم وتعزيز ما تم إنجازه حتى اليوم. وقد استندت توصيات الأمانة العامة إلى تحليل مسهب أجرته كذلك البعثة للاحتياجات الميدانية، واعتمدت على مدخلات قيمة من الدول الأعضاء. وتسعى هذه التوصيات أيضاً إلى مراعاة رؤية القيادة التيمورية لتقدم بلدها.

وقد ارتكزت التوصيات على عملية قوامها خطوتان. وتمثلت الخطوة الأولى في تحديد المهام على أدق نحو ممكن بما يعكس الفجوات الحيوية في القدرة التيمورية والتي من شأنها أن تعرض استقرار البلد وأمنه للخطر، وحيث لا يوجد شكل بديل صالح للدعم. وثانياً، وفي الحالات التي استنتجنا من خلالها الأهمية الحاسمة للمساعدة التي توفرها الأمم المتحدة، سعينا إلى تحديد أفضل السبل التي يمكن للبعثة من خلالها أن تساهم بهذه المساعدة. وفي معظم الحالات، شددت تلك التوصيات على ضرورة سلوك نهج استشاري وليس تشغيلياً حيث أن ذلك يتواءم أكثر والتقدم

ذلك ما يتصل بمقتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة المحليين. وتكتسي مواصلة توفير المساعدة الدولية أهمية حاسمة بالنسبة لهذه العملية، بما يعكس تصميم مجلس الأمن على عدم السماح في المستقبل لهذه الجرائم بأن تمر دون عقاب، ويساعد على الحد من خطر نشوب توترات بين السكان التيموريين، إلى جانب تعزيز الثقة بالنظام القضائي. وإن الدعم الذي اقترحناه سوف يتيح إنجاز قضايا جنائية خطيرة على صعيد المحاكمات، فضلا عن إحراز تقدم على صعيد الاستئناف، وخاصة في ما يتعلق بالقضايا الـ ١٠ ذات الأولوية.

وأود أيضاً أن ألاحظ، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام، أن الغالبية العظمى للأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات اتهامية، ما زالوا موجودين خارج البلد. وسوف يكتسي التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء أهمية أساسية في كفالة مثول جميع المسؤولين عن تلك الجرائم أمام العدالة.

وبالانتقال إلى برنامج البعثة الهادفة إلى دعم الأمن الداخلي وإنفاذ القانون، كان إنشاء قوة شرطة محترفة وفعالة ولا يزال يشكل هدفاً أساسياً من أهداف انخراط الأمم المتحدة ميدانياً في تيمور - ليشتي. وهو أيضاً ميدان شهد تقدماً مرموقاً، رغم حالات الإحباط التي لا بد من نشوئها في ظل مهمة بهذه الجسامية. فعندما بدأت البعثة عملها، كان عدد الذين تم تدريبهم ونشرهم من أفراد الشرطة التيمورية ١ ٨٠٠ فرد، وكانت وحدة شرطة الأمم المتحدة المكونة من ١ ٢٥٠ فرداً مسؤولة عن جميع المهام التنفيذية المتصلة بأعمال الشرطة. أما الآن، وبعد مرور ما لا يزيد عن ٢١ شهراً، تسلمت قوة الشرطة التيمورية البالغ عدد أفرادها حالياً ٣ ٠٢٤ فرداً المسؤولية عن تسيير الدوريات العادية اليومية في أرجاء البلد كافة. ويشمل ذلك تولى مسؤوليات على طول المنطقة الحدودية، حيث تؤدي هذه القوة دوراً

وضع السياسة والأطر التشريعية التي سوف توفر الأسس لتطوير البلد في المستقبل.

إننا نعتقد أن من شأن هذه السنة الإضافية من الدعم أن تشكل أهمية بالغة في تمكين البلد من الوصول إلى عتبة الاتكال على الذات. بيد أن ثمة حدوداً حقيقية، في ضوء ما ذكرناه من أسباب، لما يمكن إنجازه، وقد يلزم توفير مزيد من المساعدة الطويلة الأجل حتى بعد انقضاء هذه الفترة. لذا، سوف تشمل مسؤوليات المستشارين المدنيين التعرف على الحلول البديلة التي يمكن بموجبها مواصلة توفير الدعم، في حال ظل ذلك ضرورياً بعد انقضاء هذه السنة. وسبق للحكومة أن عمدت، منذ صدور التقرير، إلى عقد حلقة تدريبية مع البعثة والشركاء الإنمائيين، حيث عرضت خططاً تقوم على فهم واضح مفاده أن مدة عمل المستشارين في حال الموافقة عليها، ستنتهي في أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد أطلقت الحكومة مناقشة مكثفة بشأن سبل كفالة عملية انتقال بعد انتهاء المساعدة.

إن من شأن التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن تأييداً لإجراء تحقيقات وملاحقات بشأن الجرائم الخطيرة، أن تتيح إحراز تقدم في مجال سبق فيه تحقيق العديد من المنجزات. فقد أشار تقرير الأمين العام إلى صدور ٨١ قراراً اتهامياً بحق ٣٦٩ متهماً، نتج عنها ما مجموعه ٤٨ حكماً بالإدانة، منها حكمان صدرتا في الأسبوعين الماضيين، إلى جانب حكم واحد بالتبرئة. وكان ثلاثة عشر من هذه الأحكام متصلاً بالقضايا الـ ١٠ ذات الأولوية، في حين أن المحكمتين المتعلقتين بقضيتين أخريين تتصفان بالأولوية جاريتان على قدم وساق ويتوقع أن تُنتهيا بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤.

بيد أن تقرير الأمين العام أشار إلى أن عدداً من المحاكمات سيقتى معلقاً لغاية ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وأن العمل جارٍ على إعداد مزيد من القرارات الاتهامية، بما في

بغية الحفاظ على خط قيادة موحد. وقد استعرضنا بشكل مكثف قدرة وحدة مكافحة الشغب التيمورية وتوصلنا إلى أن إعدادها سيكون كافياً بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ولهذه الأسباب، فقد استنتجنا أن المسار الأفضل هو مضاعفة جهودنا التدريبية إلى حين انتهاء الولاية الحالية مع الاحتفاظ بتواجد استشاري بعد ذلك التاريخ. وفي نفس الوقت، لا بد لقيادة تيمور- ليشي من تطوير الأطر التشريعية والسياسية، بما يوضح أسس التعاون بين القوات المسلحة والشرطة، لاسيما فيما يتعلق بالدعم في حالات القلاقل المدنية.

أخيراً، فإن التقدم في مجال الأمن الخارجي ومراقبة الحدود قد أفاد بصورة كبيرة من الالتزام الذي يليق برجال الدولة الذي أبدته القيادتان الإندونيسية والتيمورية. ولكن لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود والترتيبات العملية لإدارتها، ولا تزال احتمالات حدوث توترات أو قلاقل قائمة داخل المجتمعات في المناطق الغربية. في الوقت نفسه، فإن إنشاء الهياكل والعلاقات في الميدان يتطلب مزيداً من الوقت. ورغم تولي وحدة مراقبة الحدود مسؤولياتها، واستمرار تطوير القوات المسلحة التيمورية، ما زال انتشار المؤسساتين هشاً ولا بد من زيادة توضيح مسؤولياتهما. وفضلاً عن ذلك، لا يزال إنشاء جهاز الانتشار السريع متخلفاً عن الجدول الزمني المقرر لذلك إلى حد بعيد.

وفي هذا السياق، لا يزال المراقبون العسكريون يؤدون دوراً أساسياً، إذ يقومون برصد التطورات داخل مناطق التوتر المحتمل ويدعمون قيام علاقات وثيقة بين القائمين على مراقبة الحدود من التيموريين والإندونيسيين. ولذلك، نوصي بالإبقاء على فريق مصغر يضم ٤٢ من ضباط الاتصال على الحدود للقيام بمهام مماثلة لمدة عام آخر بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويمكن مراجعة مقتضى وجودهم

أساسياً في ظل ظروف صعبة. وقد اكتفت الأمم المتحدة بتولي مسؤولية العمليات اليومية المتصلة بحفظ النظام، بغية إتاحة الوقت الكافي لوحدة مكافحة الشغب التيمورية كي تتلقى تدريبات مكثفة إضافية قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وعلى نحو ما أشار إليه التقرير، تقتصر وحدة الشرطة الدولية حالياً على هذه المجموعة المدربة من أفراد الشرطة البالغ عددهم ١٢٥ فرداً، فضلاً عن نحو ٢٠٠ ضابط يسدون المشورة ويؤمنون تنفيذ المهام المتبقية في المقرر.

ورغم كل ما تم إحرازه من تقدم، يظل إنشاء وكالات لإنفاذ القانون مهمة تستهلك زمناً طويلاً. وسوف تتواصل الحاجة الماسة إلى المساعدة الدولية مدة ١٢ شهراً إضافياً بعد تاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، لكفالة سير عمليات الشرطة بصورة فعالة ولتعزيز القيم الاحترافية والمهارات.

وكما ذكر، فإن هذا سيستند إلى استمرار نشر ١٥٧ من مستشاري الشرطة المدنية بعد شهر أيار/مايو- بانخفاض عن الرقم الحالي، الذي يصل إلى ٢٠٠ - على أن يتم استعراض متطلبات التزويد بالموظفين بنهاية العام. ويمكن أيضاً إدخال مزيد من التعديلات لاستيعاب المساعدة الثنائية التي تتحقق ميدانياً قبل نهاية نيسان/أبريل، عندما توضع مقترحاتنا في صورتها النهائية.

كما نظرنا بصورة مكثفة في إمكانية احتفاظ بعثة الأمم المتحدة بدور تنفيذي في الاستجابة لأي قلاقل مدنية. وإننا نتشاطر تحليل بعض الدول الأعضاء التي ترى أنه يمكن أن تقع مشاكل من هذا القبيل فعلاً. ومع ذلك، أخت القيادة التيمورية إلى أنها تحبذ بقوة ممارسة السلطة التنفيذية الكاملة فيما يتعلق بعمل الشرطة بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، وسيكون من المنطقي أن تتولى القوى التيمورية المسؤوليات التنفيذية في هذا المجال، كما سيحدث في المجالات الأخرى،

لقد أبدت الدول الأعضاء رغبتها القوية والمشاركة في مواصلة تقديم المساعدة الفعالة إلى تيمور- ليشتي. ولكن، ثمة عدد من الأفكار المختلفة بشأن أفضل الطرق لتحقيق ذلك. ولهذا السبب قدمنا هذا التقرير قبل فترة طويلة من الوقت الذي يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ قراره في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويحدونا الأمل أن تساعد المقترحات المقدمة اليوم في تحقيق توافق آراء بشأن تلك المهام التي يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تضطلع بها على نحو فعال بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وبشأن أفضل الطرق للقيام بذلك، استناداً إلى التقرير وبشكل يحظى بكامل دعم البلد المضيف. وينبغي للقرارات النهائية لمجلس الأمن فيما يتعلق بدعم تيمور- ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات في الميدان خلال الفترة من الآن- أي منتصف شباط/فبراير- وحتى أيار/مايو. وقد يكون هناك تغييرات في الحالة الأمنية، وقد يتحقق تقدم في تطوير القدرات التيمورية، وتقديم إمدادات إضافية في إطار المساعدة الثنائية يمكن أن تستفيد منها تيمور- ليشتي. وفي عدد من المجالات، ستكون القرارات والإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية التيمورية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لفعالية تنفيذ هذه الاقتراحات، كما أشير في التقرير. ولذلك، تعترم الأمانة العامة تقديم تقرير إضافي قبل انتهاء الولاية الحالية لتحديث معلومات المجلس وإطلاعه على كامل التطورات كما يمكنه أن يتخذ قراراته وفقاً لذلك.

وربما لا تكون هناك دولة أخرى، بخلاف تيمور- ليشتي، أحرزت كل هذا التقدم السريع على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد سمح ذلك بتخفيض سريع لحجم التواجد الدولي، وهو ما تعكسه الرسومات البيانية المرفقة بتقرير الأمين العام. وهذا يدل بوضوح على الديناميكية التي تصاحب نقل المسؤولية إلى السلطات في تيمور- ليشتي.

في كانون الأول/ديسمبر، في ضوء التقدم المحرز في الترتيبات الحدودية وتطور القدرات التيمورية الضرورية.

وهذا الاقتراح يجلب مطلباً إضافياً، يتمثل في الحاجة إلى إدماج استراتيجية واقعية لحماية أولئك الضباط الذين سيتم نشرهم، غير مسلحين، في بيئة غير مستقرة لا تزال القدرة على الاستجابة المحلية فيها محدودة. ومن مسؤوليتنا كمديرين أن نقدر بدقة بالغة المخاطر التي يواجهها الرجال والنساء الذين وفرتهم دولنا الأعضاء؛ وقد تجلت أهمية اتخاذ الاحتياطات الملائمة خلال العام المنصرم.

وفي هذا السياق، يُقترح الإبقاء على قوة عسكرية مصغرة، مع الطيران والدعم، بعد أيار/مايو ٢٠٠٤؛ وسيكون إجمالي عدد هذا العنصر ٣٠٨ فرداً. وسيكون دوره الأساسي توفير الأمن والحماية وإخراج موظفي الأمم المتحدة- لاسيما ضباط الاتصال العسكريين، بل والشرطة والمدنيين.

وفي نفس الوقت، سيساعد ذلك التواجد في الاستجابة للأهداف ذات الأولوية للقيادة التيمورية، كما نقلها رئيس الوزراء ألكاتيري في رسالته إلى الأمين العام، أي توفير تواجد عسكري دولي مستمر لتعزيز الهدوء في وقت التوترات المحتملة. ومن خلال الحفاظ على مستوى عال من الرؤية بتسيير الدوريات المنتظمة والتعاون المدني- العسكري، يمكن أن يساعد هذا المكون في الحد من الآثار الباعثة على زعزعة الاستقرار والتي قد تترتب على ممارسة التخفيض المباغت بصورة مفرطة. وفي الأوقات العصيبة، يمكن أن يساعد ذلك وكالات الأمن التيمورية على الاستجابة للتهديدات الأمنية بتوفير الدعم في مجالات مثل السوقيات والنقل والاتصالات والمعلومات، التي ستقتضي المساعدة بالتأكيد لفترة الإثني عشر شهراً المقبلة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

فضلاً عن السفير جوآو أغوسطو دي مديتشييز، الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. فستكون لإسهامهما في مناقشاتنا أهمية كبيرة.

وأتكلم بصفتي الرئيس الحالي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وذلك بالتنسيق الكامل مع السفير إسرائيل غاسبار مارتيز، سفير أنغولا، وهي عضو زميل في المجلس وفي المجموعة.

وترى البرازيل هذا البند من بنود جدول الأعمال في المقام الأول من الأهمية، نظراً للدور التاريخي الذي أدته الأمم المتحدة في مولد تيمور - ليشتي المستقلة. ففي هذا نموذج حي على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة تسخير الإرادة السياسية والموارد المالية والبشرية على نحو فعال.

ومن دواعي سرور حكومتي أن تلاحظ أن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي يؤكد أن الكثير قد تم تحقيقه في مجالات الإدارة العامة، والجرائم الخطيرة، والأمن الداخلي، وعلاقة تيمور - ليشتي بإندونيسيا، وهي علاقة مبنية على الصداقة والاحترام المتبادل.

وعلى الرغم من أن التقرير إيجابي من جوانب عدة، فإنه يسلط الضوء على وجوب التصدي لأوجه القصور الحالية بدعم مستمر من المجتمع الدولي. وكان التخطيط للبعثة على أساس أن تصبح تيمور - ليشتي في وضع يتيح لها تحقيق الاكتفاء الذاتي في غضون عامين من استقلالها. بيد أنه يتضح بدرجة متزايدة، كما يظهر في التقرير الأسبق للأمين العام، أن الأمر سوف يستدعي مواصلة تقديم المساعدة لتيمور - ليشتي في عدد من المجالات بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وهو الموعد المنتظر لانتهاؤ ولاية البعثة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام الخاص، فإن المؤسسات السياسية بتيمور - ليشتي تزداد قوة، ولكن

ورغم ذلك، هناك دائماً حدود لما يمكن تحقيقه في فترة قصيرة للغاية. ونأمل أن يولي مجلس الأمن كامل اهتمامه للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام. وتمثل تلك المقترحات جهداً إضافياً متواضعاً مقارنة بما أُنجز بالفعل، وإن كنا نعتقد أنه يمكن أن يكون لها دور حاسم في توطيد كل ما تحقق حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

أود أن أذكر الأعضاء بأن هناك ٣٠ متكلماً صباح هذا اليوم. وقد أشار كثير منهم إلى عدم رغبتهم في أن يتكلموا في جلسة أخرى. لذلك، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأنه، فيما عدا وكيل الأمين العام غينو ووزير خارجية تيمور - ليشتي السيد راموس - أورتا، ستحدد بيانات الممثلين بما لا يزيد على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. وأطلب إلى الوفود التي تريد الإدلاء ببيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصوصها كتابياً والإدلاء بنصوص مركزة لها عند التكلم في القاعة. وأشكرها على تفهمها وتعاونها.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن تيمور - ليشتي. كما أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطته الشاملة وأكرر العبارات التي أدلى بها صباح اليوم فيما يتعلق بضرورة تفادي سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على نحو سابق لأوانه قد ينطوي على زعزعة للاستقرار.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بوجود السيد خوسيه راموس - هورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي، بيننا،

يتسنى قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ نشر قوة لها قدرة فعالة على الانتشار السريع ضمن شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، من أجل التصدي للجماعات المسلحة في المناطق الحدودية. ويمكن للشرطة المدنية الدولية أن تقدم إسهاما حاسما في بناء قدرة الشرطة الوطنية لتشكيل دائرة شرطة متمتعة بالقدرة المهنية وليست لها صبغة سياسية.

من المجالات الحاسمة الأخرى بالنسبة لمستقبل تيمور - ليشتي تعزيز سيادة القانون. فهذا شرط مسبق ليس فقط لتعزيز حقوق الإنسان، وإنما أيضا لوضع أساس متين لقيام نظام اقتصادي سليم.

أما في مجال العدالة الجنائية، فما زالت تيمور - ليشتي تواجه ندرة في القضاء والمدعين والمحامين والمحققين وخبراء التحليل الجنائي والمترجمين الشفويين. كما أن من المهم التصدي للمشاكل القانونية التي قد تعوق الانتعاش الاقتصادي والسلامة العامة، ولا سيما ضرورة إقرار قانون الخدمة المدنية، وتشريع مكافحة الفساد، والقوانين ذات الصلة بالقوات المسلحة والشرطة.

ومن الضروري أيضا الحفاظ على المستوى الحالي للخدمات العامة. فتدهور هذه الخدمات، ومنها الصحة والتعليم، من شأنه أن يؤثر على أكثر الفئات ضعفا وأن يشكل ضربة للثقة في مستقبل تيمور - ليشتي. ومن المتوقع كذلك أن يزود استغلال احتياطات الزيت والغاز الحكومة التيمورية في الوقت المناسب بمصادر قوية للدخل.

لقد وصلنا إلى منعطف حاسم في تيمور - ليشتي، وقد وضع المجتمع الدولي استثمارا رائعا في مستقبل هذا البلد وعليه أن يواصل العمل المتضافر في سبيل مساعدة مؤسسات تيمور - ليشتي على بلوغ الاكتفاء الكامل.

وتعرب حكومتي عن تأييدها للتوصية المقدمة من الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن البعثة الحالية لمرحلة توطيد

مستوى نموها في المراحل الأولى يذكّر بمشاشتها. وعلى الرغم من عدم حدوث أعمال عنف على نطاق واسع خلال الفترة التي يشملها التقرير، ما زال يمكن أن تتعرض الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي للخطر على أيدي الجماعات المزعزعة للاستقرار التي تواصل العمل في تيمور الغربية عبر خط الحدود. والواقع أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن رصد العصابات المسلحة والعناصر الإجرامية مستمر في المناطق المتاخمة، فضلا عن الشك في احتمال وجود تحضيرات من جانب جماعات أخرى ذات برامج غير واضحة للقيام بنشاط مزعزع للاستقرار. وقد أعطى وكيل الأمين العام غينو المجلس صباح اليوم مثالا لبيان السبب في استمرار المخاوف من زعزعة الاستقرار في تيمور الشرقية. وتواجه المجلس هنا ضرورة التعامل مع توازن دقيق.

وتمشيا مع التقرير، تعرب البرازيل عن تأييدها القوي للإبقاء على عنصر مسلح في البعثة لمرحلة توطيد مدتها اثنا عشر شهرا إضافية، بما أن قدرة التيموريين على الرد على الأنشطة المزعزعة للاستقرار ما زالت تقصر عن احتياجهم وقدراتهم الأمنية. ومن المؤكد أن الوجود الظاهر للعنصر العسكري للبعثة، يدعمه القيام بأعمال الدورية المنتظمة، سيستمر في إحداث تأثير رادع ويعين في الحفاظ على جو من الهدوء في هذا البلد. ومن شأن الوجود الدولي لمدة عام إضافي أن يتيح لتيمور - ليشتي بلوغ عتبة الاستقرار والتنمية التي طالما سعت لبلوغها. أضف إلى ذلك أن العنصر العسكري من شأنه أن يكفل أيضا حماية معدات الأمم المتحدة وأفرادها في الميدان.

وقد قطعت شرطة تيمور - ليشتي الوطنية خطوات كبيرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية نحو الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن صون القانون والنظام. بيد أن الأطر التي تخضع لها قدرتها وخبرتها وسياستها لا تزال محدودة، وخاصة فيما يتعلق بالوحدات الخاصة. ويسلم تقرير الأمين العام بأنه لن

الاستقلال ونشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وفي الوقت ذاته، لا تزال توجد إلى جانب هذا التقدم الممتاز دواعٍ للقلق. وأشير بصفة خاصة إلى أن الأمن الداخلي في هذا البلد ما زال هشاً من بعض الوجوه، الأمر الذي يعزى بصفة خاصة لأنشطة الجماعات المسلحة، التي سلفت الإشارة إليها. وعلى الصعيد الخارجي، يبدو أن القوات المسلحة لتيمور - ليشتي عاجزة بمفردها عن مجابهة الحوادث الحدودية الخطيرة المحتملة. وأخيراً، لا تزال مسألة إعادة اللاجئين التيموريين الشرقيين الموجودين في تيمور الغربية إلى وطنهم تشكل مصدراً لعدم الاستقرار.

وفي ذلك السياق، ماذا ينبغي أن نفعل؟ إن فرنسا، من جانبها، تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة سنة واحدة، كما أوصى به الأمين العام. وسيمكّن هذا التمديد الأمم المتحدة من تعزيز المنجزات التي تحققت. وفي رأينا، ينبغي تعديل تلك الولاية، مع التركيز على تقديم الدعم إلى سلطات تيمور - ليشتي. وتبدو الأفكار الرئيسية التي يقترحها الأمين العام أفكار هامة. ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم للنظام القضائي في البلد وللوكالات الإدارية، وأن تساعد في المحافظة على الأمن والاستقرار، وبشكل خاص في تدريب قوات الشرطة في تيمور - ليشتي.

ومن الصعب، في هذه المرحلة، تقييم عدد الموظفين والمقومات الأخرى اللازمة لبعثة الأمم المتحدة التي سيتم تمديد ولايتها وتعديلها. ولكن لدينا من جانبنا الثقة بالمقترحات التي سيتقدم بها الأمين العام عندما سيعرض الشكل الذي يعتقد أنه الأفضل من حيث ملاءمته لاحتياجات الميدان. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا بطبيعة الحال أن نأخذ في

مدتها ١٢ شهراً إضافية. ويمكن أن يستمر ممثل خاص في رئاسة البعثة وأن تحتفظ البعثة بعناصر مدنية وعناصر شرطة وعناصر عسكرية، ولكن بشكل مخفض ومعدل، على النحو الذي أجمله الأمين العام. ويمكن للأمم المتحدة أن ترصد عن كثب احتياجات الحكومة التيمورية، من أجل إجراء التخفيض على تكوين البعثة وفقاً لذلك. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، أود الإشارة إلى أن البرازيل ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تريان أن هذه المناقشة قد تفتح الأبواب للتفاوض بشأن مشروع قرار توافقي حول مستقبل البعثة، يتخذ أساساً له توصيات الأمين العام. وتعرب البرازيل وأنغولا عن استعدادهما للبدء في التفاوض على مشروع قرار في هذا الصدد.

ولا ينبغي أن يبالغ المجتمع الدولي في تقييمه لما تمثله تيمور - ليشتي باعتبارها قصة نجاح ملموس للأمم المتحدة. فما زال يلزم عمل الكثير. ويشكل كفاح الشعب التيموري من أجل الاستقلال كذلك عاملاً حفّازاً على التصدي للتحديات في برنامج العمل الدولي. ويجب أن يواصل مجلس الأمن وغيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة إيلاء تيمور - ليشتي الأولوية الرفيعة التي هي جديرة بها.

السيد دي كلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نتقدم بالشكر للسيد جان - ماري غينو على إحاطته البالغة التحديد، التي ستفيد إفادة بالغة في مشاوراتنا التالية. وسيدلي ممثل أيرلندا بعد قليل ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نعرب عن تأييدنا الكامل له.

ولدينا، شأننا في ذلك شأن الوفود الأخرى، أسباب كثيرة تدفعنا إلى الاغتياب لأحداث تيمور - ليشتي. ونغتنم أولاً الفرصة التي يتيحها حضور السيد خوسيه راموس - هورتا، وزير خارجية تيمور-ليشتي، لنعرب عن ارتياحنا للتقدم الذي أحرزه شعب تيمور - ليشتي منذ حصوله على

يشهد تقرير الأمين العام هذا، من جديد، على الإنجازات الملحوظة التي حققها أبناء شعب تيمور - ليشتي في بناء مجتمع سلمي وديمقراطي. وقد ساعدتهم في هذا الجهد السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة، الذين ندين لهم بالشكر الجزيل. بفضل عملهم الممتاز والمتفاني، تعتبر تيمور - ليشتي اليوم، بشكل عام، قصة نجاح لافتة للأمم المتحدة.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن تقديم الدعم الإضافي من قبل المجتمع الدولي سيكون أساسيا في تعزيز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية والبناء عليها، وللتصدي للتحديات المتبقية في تيمور - ليشتي. وكما يشير التقرير بحق، فإن المؤسسات الفتية في هذا البلد ما زالت في حاجة إلى دعم الأمم المتحدة خلال فترة تعزيز محدودة، وذلك من أجل توطيد جهاز القضاء والأمن في تيمور - ليشتي. ولذلك، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة عام واحد مع تقليص حجمها وتعديل ولايتها.

وكما أشار إليه السفير نغروبونتي في جلستنا الأخيرة عن هذا البند، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل منخرطا في ضمان ترسيخ السلم والاستقرار في تيمور - ليشتي بعد شهر أيار/مايو. وفي حين أن ألمانيا تتشاطر الرأي القائل بوجود حاجة إلى عنصر أممي دولي، ألا أنها تتخذ موقفا مرنا فيما يتعلق بالوسائل الملائمة لذلك.

ومع أخذنا في الحسبان أن التهديدات التي يتعرض لها الأمن - والتي أوجزها الأمين العام في تقريره - هي في الغالب ذات بعد داخلي، فإننا نعتبر أن الاقتراح المقدم من أستراليا بشأن وجود قوة للاستجابة الأمنية في حالات الطوارئ يستحق الدراسة وسيكون ملائما للاستجابة

الاعتبار أيضا شواغل مختلف الأطراف المعنية وتطورات الحالة على الأرض.

ومن المهم، في موازاة ذلك، أن يتم تحديد استراتيجية خروج واضحة. إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي يجب أن يمكن الأمم المتحدة من الاستمرار في عملية فك الارتباط. ومن المهم، كما هو واضح، أن تظهر المنظمة قدرتها على إنهاء العمليات التي بدأتها عندما يتم الوفاء بالشروط الصحيحة، وقدرتها، وعلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار من خلال المساعدة الإنمائية ومشاركة المانحين الثنائيين.

وبناء على ذلك، نود أن نقدم اقتراحا من ثلاثة فروع. ينبغي للمدة الزمنية لبعثة الأمم المتحدة ألا تتعدى فترة عام واحد وذلك يعتمد بطبيعة الحال على الحالة في الميدان. ونعتقد أنه من أجل الالتزام بالفترة الزمنية، لا بد من وضع جدول زمني دقيق لخفض قوات بعثة الأمم المتحدة إلى أن يتم انسحابها نهائيا. وأخيرا، نعتقد أنه ينبغي لنا الاستمرار في تشجيع السلطات في تيمور - ليشتي على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى توطيد دعائم الدولة وتعزيز استقلال البلد.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وعلى دعوة السيد خوزي راموس - هورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، الذي نرحب بحضوره. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2004/117)، والسيد غينو، وكيل الأمين العام، على عرضه الشامل والمقتدر للتقرير هذا الصباح.

إن ممثل أيرلندا سيدلي ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لاحقا أثناء هذه المناقشة، ونحن نؤيد تأييدا كاملا ذلك البيان.

كونها قوة جرى تخفيضها بدرجة كبيرة. والسؤال عما إذا كانت القوة تضم أفراد شرطة مزدوين بالسلاح أو أفرادا عسكريين بعثادهم العسكري لا يعدو كونه مسألة فنية أكثر مما هو مسألة سياسية. ولدي الثقة بأن هذه المسألة لن تمنعنا من إيجاد توافق في الآراء بشأن حل عملي فعال وملائم.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكر

وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على عرض التقرير المؤرخ ١٣ شباط/فبراير بشأن تيمور - ليشتي (S/2004/117). وأود أن أعرب عن الشكر الخاص لحضور الوزير راموس - هورتا، الذي ترتبط بلده وشيلي بعلاقات الصداقة الوثيقة.

ونقدر تحليل بعثة الأمين العام للتقييم الفني الذي أصدرته في أوائل شهر كانون الثاني/يناير، فقد قيمت، على أرض الواقع، المساعدة الضرورية لتوطيد أركان الديمقراطية في تيمور - ليشتي، وقدمت اسقاطات لتلك المساعدة فيما بعد شهر آيار/مايو من هذا العام.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن التأييد لاقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية الحالية لمرحلة تعزيزية أخرى مدتها اثنا عشر شهرا.

فيما يتصل بالبرنامج الأول المحدد في التقرير (S/2004/117)، يتفق وفدي تماما على أن تقديم المساعدة إلى نظام العدالة والبنى الإدارية أساسية لقدرة تيمور - ليشتي على البقاء ولاستقرارها السياسي. ونشعر بالقلق من التأخيرات في إقامة العدل ومن العيوب التي تعتور إجراءات حقوق الإنسان، وتتفق على أن القدرات في هذا الميدان يجب تعزيزها.

وفيما يتصل بالبرنامج الثاني، تدريب قوة الشرطة، نتفق على أننا يجب أن نواصل المساهمة في دعم عملية

للتحديات الأمنية المحتملة في المستقبل. ومثل هذه القوة سيكون لديها الخبرة المطلوبة لعمل الشرطة، وستبرز من جديد تأكيد التزام المجتمع الدولي بتيمور - ليشتي. وبذلك، سيكون لهذه القوة نفس الأثر النفسي الذي تتمتع به القوة العسكرية، ولكنها قد تكون أكثر ملاءمة، من القوة العسكرية، للمرحلة المتقدمة بالفعل من بناء الدولة التي بلغتها تيمور - ليشتي.

ومن ناحية أخرى، نخطط علما بتوصية الأمين العام بنشر قوة أمنية تضم نحو ٣١٠ من الأفراد العسكريين لحماية ٤٢ من ضباط الاتصال العسكريين، ولتأمين المناطق الحدودية، ولتوفير قدرة استجابة سريعة إذا دعت الضرورة. ونخطط علما أيضا بأن حكومة تيمور - ليشتي قد عبرت عن تفضيلها لنشر قوة عسكرية أكبر من تلك.

ومن وجهة نظرنا، فإن من الأهمية بمكان المحافظة على وحدة مجلس الأمن التي ساهمت كثيرا حتى الآن في النجاح الذي تحققت في تيمور - ليشتي. فلا يجوز لنا أن نضيع ما حققناه بهذا القدر من الجهد والتفاني. ولذلك، فإن ألمانيا مستعدة للانضمام إلى توافق في الآراء على أساس توصيات الأمين العام، بما في ذلك القوة العسكرية، إذا كان مجلس الأمن مستعدا للموافقة على استمرار وجود قوة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي. وإذا تعذر ذلك، فرمما سيمكن التوصل إلى حل وسط عن طريق ضم عدد من قوات الشرطة الدولية المجهزة بالسلاح، على شرط أن تكون البلدان مستعدة للمساهمة بهذه القوة ولتخفيض العدد المقترح من الأفراد العسكريين.

وعلى أية حال، فإن المجتمع الدولي يجد نفسه اليوم في وضع مريح، حيث أنه بعد ٢٠ آيار/مايو ٢٠٠٤ لن تعدو قوة الأمم المتحدة التي ستحتاج إليها تيمور - ليشتي

الجرائم لن يفلتوا من العقاب. وهنا نقدر، بشكل خاص، العمل الذي أجزته اللجنة المعنية بالاستقبال وتفصي الحقائق والمصالحة، ونأمل أن تواصل تحقيقاتها حتى تصدر تقريرا بنهاية تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

أخيرا، نكرر رأينا بأنه حتى يمكن إنجاز مهمة البعثة وحتى يقدم الدعم المستمر لمهمة تعزيز المنجزات المحققة وتوسيع نطاقها، ينبغي أن تجدد الولاية لسنة إضافية، مع خفض حجم البعثة وتعديل ولايتها. ونأمل أن يعبر المجلس عن الوحدة في تأييد هذا الاقتراح لما فيه صالح تيمور - ليشتي وشعبها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام، السيد غينو، على إحاطته الإيجابية الشاملة عن تيمور الشرقية، ونرحب بوزير خارجية تيمور الشرقية، السيد خوسيه راموس - هورتا في اجتماعنا.

في هذه المرحلة يمكننا أن نعتبر حالة تيمور الشرقية، بشكل له ما يبرره، نموذجا لشراكة للأمم المتحدة توشك أن تتكامل بالنجاح. لقد بدأت الملحمة ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، التي أعقبتها القوة الدولية في تيمور الشرقية التي أذن بها مجلس الأمن، في ذلك العام أيضا، وبعد ذلك، حلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في ٢٠٠٠، وعندنا الآن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وقد بيّن وكيل الأمين العام بوضوح إنجازات وجود الأمم المتحدة هناك.

وبصرف النظر عن المكاسب التي حققتها تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، لا تزال توجد مجالات تثير القلق من شأنها أن تستدعي وجودا مستمرا للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، حتى تبني

تدريب الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ونقدر، بشكل خاص، كون ٣٠٢٤ فردا في قوة الشرطة يؤدون مهامهم فعلا في كل منطقة من مناطق البلد. لكننا ندرك أن الشرطة الوطنية بحاجة إلى مواصلة تدريبها، على وجه الخصوص، بهدف تحقيق مستوى أعلى من الطابع المهني وتحقيق الفعالية وتحمل المسؤولية. ونعتقد أن من الأساسي أيضا أن يستمر التدريب المكثف لوحدة التدخل السريع وأن تبقى البعثة على موظفي التقييم والمراقبة في الميدان.

فيما يتصل بالبرنامج الثالث، أي صون الأمن الخارجي، نتفق على أن هذا عنصر مركزي في تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي. ونؤيد تماما اقتراح الأمين العام في هذا الشأن، إذ أننا نعتبره ملائما وعمليا. ونعتقد أن تكليف ٤٢ ضابط اتصال بمراقبة حالة الأمن ودعم أنشطة ترسيم الحدود تدبير جيد، كما هو الحال بالنسبة لتكليف قوات عسكرية بدعم عمل أولئك الضباط. والإبقاء على عنصر عسكري لحفظ السلام قوامه ٣٥٠ فرد تقريبا، يبدو، بالنسبة لنا، أمرا معقولا.

ويسرنا أن نلاحظ الاتصال والتعاون المتمازين بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا والتزامتهما المتبادلة في الميدان السياسي. ونأمل أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق على ترسيم مؤقت للحدود، وأن يتم تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة. ونأمل أيضا أن يستمر التعزيز الثنائي، لأن ذلك سيزيد، دون شك، من تعزيز الاستقرار في تيمور - ليشتي.

وفي مجال حقوق الإنسان، نقدر المساعدة التي قدمتها البعثة في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في ١٩٩٩، والذي أدى إلى إدانة ٨١ متهما إلى المحاكم. وسيكون من الضروري تقديم المساعدة لإنجاز كل التحقيقات في الجرائم الخطيرة. وهذا سيعزز، دون شك، المزيد من الثقة في نظام العدالة، وسيقوي الرسالة الموجهة بأن الذين يرتكبون تلك

والغاز الطبيعي في بحر تيمور، ولكن نظرا لتأخر وصول الموارد من هذا المصدر، فإن المساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، ويقدمها المانحون الثنائيون، والمصرف الإنمائي الآسيوي يجب أن تستمر. وهناك ضرورة ملحة أيضا إلى التركيز على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في وضع تعليم أساسي إلزامي وفي إشراك شعب تيمور - ليشتي مهارات الانخراط في الأعمال الحرة.

تتضمن مجالات المساعدة الرئيسية الأخرى، كما أشار وكيل الأمين العام، إدارة المالية العامة ونظام العدالة. إن السلطة القضائية ما زالت، حتى الآن، بسبب الإطار القانوني والإجرائي غير المكتمل الذي تعمل فيه، عاجزة تماما عن فرض حكم القانون بطريقة تنفق ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وهذا يتضمن ممارسة التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالجرائم الخطيرة.

ومع ذلك، فإن نمو تيمور الشرقية السياسي والاقتصادي يعتمد على توافق آراء عالمي بشأن ضرورة مساعدة البلد. وتشكل اليابان، وأستراليا، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاتحاد الأوروبي مصادر مساهمة هامة في إقامة دولة قادرة على البقاء. وإندونيسيا جار كبير ويلاحظ وفدي التقدم المتنامي في العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية.

في المؤتمر الوزاري العاشر للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أصدر الوزراء بيانا نصت فقرة منه عن تيمور - ليشتي، على ما يلي:

”هنا الوزراء حكومة تيمور - ليشتي على التقدم الذي أحرزته منذ الاستقلال. ولاحظ الوزراء، على وجه الخصوص، العلاقة الإيجابية المتطورة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ولاحظوا

ديمقراطية مستقرة مستدامة. وفي مقدمة تلك الشواغل صون السلم والأمن. ونحن نعتقد أن أي انسحاب فوري للوجود العسكري ولوجود الشرطة الدوليين هناك قد يخلق فراغا أمنيا في البلاد. ومع ذلك، فإن أي وجود أممي مستمر للأمم المتحدة هناك سيكون قادرا على التعامل، تحت القيادة التشغيلية لتيمور الشرقية، مع أنشطة إنفاذ القانون وعلى التصدي لأية اضطرابات محتملة من بقايا الميليشيات المناهضة للاستقلال والعناصر الإجرامية الأخرى. وسيتمكن هذا الوجود الأممي أيضا من تقديم المساعدة في التطوير المستمر لشرطة تيمور الشرقية الوطنية، وتوفير الحماية لضباط فريق الاتصال التابعين للأمم المتحدة. وسيكون قادرا أيضا على تقديم المساعدة في بناء القدرات المؤسسية لكفالة استقرار وأداء الحكومة في الإدارة المدنية.

لقد طلبت تيمور الشرقية وجودا عسكريا مستمرا؛ وأوصت إدارة عمليات حفظ السلام بذلك التمديد لمدة عام آخر، بحجم مخفض ومهمة معدلة. ونحن نحث مجلس الأمن على أن يستجيب لطلبات ورؤية تيمور الشرقية، وعلى أن يؤيد المشورة المهنية لإدارة عمليات حفظ السلام وتوصياتها.

تفتخر تيمور الشرقية بفريق من القادة المتزمين الذين لا يتمتعون بالحنكة السياسية فحسب وإنما يتفهمون أيضا التحديات التي تواجه بلدهم المستقل حديثا، ويدركون المسؤوليات التي تنطوي عليها كفالة تنميته المستدامة. وتأتي قوة تيمور الشرقية الداخلية أيضا من عزم شعبها على البقاء.

ومع ذلك، يجب بذل الجهود لتهيئة الوسائل للتنمية المستدامة وكفالة النمو الاقتصادي. إن البلد من أقل البلدان حظا على الأرض. ويتكون سكانه من عناصر متغايرة من حيث اللغة والثقافة. وليس لدى البلد، حتى الآن، صناعات كبيرة؛ والبطالة مرتفعة؛ والبنى الأساسية رديئة. والأمل في الخلاص الاقتصادي يكمن في الموارد المتوقعة من النفط

الحسابان استنتاجات بعثة التقييم التقنية التابعة للأمانة العامة، التي أوفدت الشهر الماضي. ونحن ممتنون أيضا للسيد غينو على إحاطته الإعلامية.

يتضمن تقرير الأمين العام تقييما للإنجازات التي حققتها تيمور - ليشتي، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ويقترح تمديد البعثة لفترة عام واحد، فضلا عن تعديل الولاية وإجراء خفض لقوام البعثة، بغية الوفاء بالأهداف التي حددت بشكل أولي وضمن أن تكون تيمور - ليشتي مكنتية ذاتيا.

وتؤيد إسبانيا تأييدا كاملا توصيات الأمين العام من جميع جوانبها، بما في ذلك المحافظة على وجود مكون عسكري مخفض في سياق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، مؤلف من مراقبين عسكريين وقوات، بهدف ضمان الاستقرار والأمن في تيمور - ليشتي. وفي الواقع، ستكون التدابير الإضافية المقترحة في التقرير - وهي تدابير متواضعة نسبيا مقارنة بالجهود السابقة - لا غنى عنها إذا أردنا النجاح في توطيد مؤسسات تيمور - ليشتي ومنع التدهور. ومن الواضح، أن تعاون المؤسسات التيمورية سيكون ضروريا أيضا؛ فهي ما زالت لديها مهام هامة لكي تظطلع بها، من قبيل سن التشريعات الرئيسية فيما يتعلق بالموظفين وحقوق الإنسان وأنشطة مكافحة الفساد والشرطة والدفاع.

ونحن سعداء حيال الاتصال الممتاز الجاري بين حكومتنا تيمور - ليشتي واندونيسيا، ويحدونا الأمل أن تتمكن الحكومتان من استكمال العمل بشأن مسألتين ضروريتين هما: ترسيم الحدود البرية، والوجود المستمر لـ ٢٨ ٠٠٠ لاجئ في الجزء الغربي من الجزيرة. وكما بين الأمين العام بحق في تقريره، فإن الحالة ستبقى مضطربة حتى إيجاد تسوية للمشكلة.

أن عددا من المشاركين في المحفل الإقليمي للرابطة دأبوا على تقديم مساهمات كبيرة إلى الجهود المتعددة الأطراف في تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد الاستقلال. وأكد الوزراء على أن مستقبل تيمور - ليشتي، كجزء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يعتمد على تنمية الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية مع جاراهما.

ونلاحظ أيضا أن إندونيسيا وتيمور - ليشتي أنشأتا لجنة مشتركة للحدود بغية العناية بشواغل الحدود واللاجئين، في جملة أمور أخرى. كما أنشئت لجنة ثنائية مشتركة لرصد المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك والتصدي لها. وجرت أيضا زيارات رفيعة المستوى بين البلدين، كما أنهما اختتما قبل وقت قصير مفاوضات بشأن اتفاق للخدمات الجوية جاهز الآن لتوقيع الحكومتين عليه.

وفي لعبة البيسبول، يتعين على اللاعب أن يلمس مركز التهديد من أجل أن يسجل نقطة وأن يفوز. وتقف تيمور - ليشتي على القاعدة الثالثة بالفعل وفي الشوط الأخير. وهي بحاجة إلى أن تسجل نقطة. إننا نحث مجلس الأمن على مساعدة تيمور - ليشتي على الفوز بتمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور-الشرقية لفترة عام آخر، كما أوصى بذلك الأمين العام. وبعد ذلك، حينما تحكى قصة نجاح تيمور - ليشتي، فإنها ستكون قصة عن كيفية مساعدة الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور-الشرقية والمجتمع الدولي قاطبة، لتيمور-الشرقية لكي تقف على قدميها وتسجل النقطة الحاسمة وتفوز بالرغم من كل الصعاب.

السيدة مينينديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):

يرحب وفدي أيضا بوجود وزير الخارجية راموس - أورتا هنا. كما أن إسبانيا ممتنة للتقرير الممتاز والمفصل والشامل الذي قدمه الأمين العام (S/2004/117)؛ وهو تقرير يأخذ في

السارة والمرضية في تاريخ هذه المنظمة. وتمنى إسبانيا مرة أخرى كل النجاح لتيemor - ليشتي.

وأخيراً، نود أن نقول إننا نؤيد البيان الذي سيدي به في وقت لاحق ممثل إيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نود أن نرحب بضيفنا المرموق، السيد خوسيه راموس - أورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي. ونحن ممنون لوكيل الأمين العام، غينو، على توليه عرض التقرير الخاص للأمين العام عن تيمور - ليشتي وعلى المعلومات المفصلة التي وفرها بشأن تطورات الحالة في ذلك البلد.

ونلاحظ الاستقرار القائم الذي تشهده الحالة في تيمور - ليشتي ونجاح السلطات التيمورية، بالمساعدة النشطة والحيوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، في ضمان إنشاء وتطوير مؤسسات الدولة في البلد. وما له أهمية خاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الحقيقي والجدوى للدولة الفتية هو إحراز تقدم في إنشاء القطاع الأمني في البلد والمزيد من تعزيزه.

ونلاحظ الاختتام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لعملية نقل مسؤولية حفظ القانون والنظام في جميع أنحاء أراضي البلد من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إلى الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، كما نلاحظ أن وحدة مراقبة الحدود قد اضطلعت بوظائف السيطرة على طول خط التنسيق التكتيكي بين تيمور - ليشتي واندونيسيا. ولدينا رأي إيجابي في الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لإعداد قوات الجيش والشرطة التيمورية وتدريبها.

ونحن نرحب بالتطوير المستمر للعلاقات التيمورية - الإندونيسية، خاصة فيما يتعلق بقضية أساسية مثل ترسيم وتسوية حدودهما المشتركة. والرغبة التي أعرب عنها كلا

وضمن العناصر الثلاثة الواردة في اقتراحات الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ليس هناك مجال للشك في الاقتراح المتصل بصون الأمن والاستقرار. ويبدو أن الذين يؤمنون - ربما بتفاؤل مفرط - بأنه لا توجد مخاطر محتملة من شأنها أن تبرر وجود قوة صغيرة لحفظ السلام ينسون انه ما زالت هناك عناصر يمكنها زعزعة استقرار البلد بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، مثل تسلل المئات من أعضاء المليشيا القدامى. وبالتالي فان إسبانيا تؤيد تقييم الأمين العام بأنه

”ستكون قدرة الهيئات التيمورية على الاستجابة للحوادث الأمنية دون مساعدة محدودة جداً، في وقت تنتشر فيه على مسافات متباعدة وتتمتع بدعم طفيف ويعتبر تحديد مسؤولياتها ناقصاً وعلاقتها مع نظيراتها الإندونيسية في مرحلة مبكرة وضعيفة“. (S/2004/117، الفقرة ٤٩)

وبالتالي لا شك أن الاحتفاظ بمكون عسكري في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مجرد عام واحد سيخفض خطر وقوع أحداث تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وخاصة في المقاطعات الغربية. وعلاوة على ذلك، من شأنه أن يمكن من توطيد الاستقرار وزيادة الثقة المحلية في نفس الوقت الذي تطور الوكالات الأمنية لتيمور الشرقية من قدراتها الخاصة وعلاقتها مع نظيراتها الإندونيسية.

وفي الختام، نود أن نبين أن الأمم المتحدة قد بذلت جهداً هائلاً لمساعدة شعب تيمور - ليشتي وللدفاع عنه من خلال إيفاد ثلاث بعثات لحفظ السلام وتنظيم استفتاء. وقدم مؤتمر المانحين العديد من الاقتراحات للتنمية وبناء المؤسسات وخفض حدة الفقر والتدريب. وقد استثمرنا أكثر مما يلزم لئلا نخسر ما كسبناه من إحدى أكثر التجارب

ومنجزاتها المشجعة. كما أشكر الأمين العام على تقريره الخاص عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ووكيل الأمين العام جان-ماري غينو على إحاطته الإعلامية.

تؤيد رومانيا البيان الذي ستدلي به بعد قليل الرئاسة الأيرلندية باسم الاتحاد الأوروبي. ولذا سأقتصر هنا على بضعة تعليقات فحسب.

سأبدأ بالتأكيد على ثقة رومانيا بمستقبل تيمور - ليشتي. فمع الدور الثمين الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز المؤسسات السياسية، وتوطيد السلطة الحكومية، والنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي، ودعم المبادئ الديمقراطية والحرية الشخصية. ولقد أثبتت الحكومة في ديلي التزاما ثابتا بتنمية البلاد حتى تصبح دولة مستقرة وديمقراطية.

ورغم ذلك، لا تزال هناك سلسلة من المجالات التي يمكن فيها، بل وينبغي، أن تساعد الأمم المتحدة الجهود الوطنية بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة. وتشمل هذه المجالات تعزيز حكم القانون، وتطوير المجتمع المدني، وتشجيع الحوار السياسي، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. ولا تزال الإجراءات السريعة والحازمة من قبل الحكومة مطلوبة لوضع الإطار التشريعي والتنظيمي للإدارة، وإجراء التحقيقات بشأن الجرائم الخطيرة السابقة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

وينبغي السعي كذلك إلى تحقيق وتعزيز علاقات حسن الجوار مع إندونيسيا. ونحن نطالب كلا الطرفين بالانتهاء من ترسيم حدودهما في أسرع وقت ممكن وتسهيل عودة اللاجئين السابقين. علاوة على ذلك، نحن نشجع زيادة التعاون الثنائي في مجالي الأمن والعدالة. وسيمهد ذلك

الطرفين في إقامة علاقات حسن جوار حقيقية ومفيدة على نحو متبادل تسمح لنا بالأمل في حل سريع للقضايا غير المحسومة، والتي تشمل مشكلة ٢٨ ٠٠٠ لاجئ تيموري موجودين الآن في الأراضي الإندونيسية. ومن منظور التنمية الاقتصادية لتيمور - ليشتي، فإن الخطوات الإيجابية المقطوعة في المفاوضات الثنائية مع استراليا بشأن ترسيم حدود المناطق الواقعة تحت الماء والتي تضم موارد نفطية هي خطوات هامة.

وفي الوقت ذاته، ورغم المنجزات التي لا يرقى إليها الشك، لا تزال تيمور - ليشتي تواجه مشكلات خطيرة، خاصة في مجالات حيوية مثل إنشاء إدارة الدولة وتعزيز القدرات الأمنية الداخلية والخارجية، حيث لا تزال أجهزة الدولة التي يجري إنشاؤها الآن هشّة إلى حد ما. إن تيمور - ليشتي هي مثال آخر على حقيقة أن عملية إنشاء الدولة بالغة التعقيد ومجهدّة ولا يمكن ضغطها بشكل مصطنع في أنماط وأطر قائمة وصارمة.

وفي ظل تلك الظروف، فإن المجتمع الدولي، الذي بذل جهودا كبيرة وأنفق موارد كثيرة لتحقيق هذا النجاح النهائي في تيمور - ليشتي، يجب ألا يعرض هذا المشروع للخطر، الذي حقق الاستقلال لشعب تيمور - ليشتي ومكنه من الاندماج في أسرة الدول على قدم المساواة. وتؤيد روسيا الاقتراح الداعي إلى تمديد فترة نشاط كل العناصر الثلاثة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة عام، مع خفض عدد الموظفين، وتعتقد أن هذا التدبير ينسجم على أكمل وجه مع مصالح التسوية في تيمور - ليشتي. علاوة على ذلك، هذا بالتحديد ما طلبت قيادة تيمور - ليشتي من الأمم المتحدة القيام به.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا الترحيب بمعالى وزير الخارجية راموس أورتا، وأن أهنيئ من خلاله سلطات تيمور - ليشتي على جهودها المستمرة

أود أن أرحب بوجود السيد راموس أورتا، وزير الخارجية. إنه أحد رموز نضال الشعب التيموري من أجل الاستقلال.

ومنذ نيل تيمور - ليشتي الاستقلال عام ٢٠٠٢، وكما قال الأمين العام في تقريره، حققت منجزات ملحوظة. ففي غضون الأشهر الأخيرة تحسنت حالتها الأمنية، ويتم تعزيز مؤسساتها السياسية، وتتطور باستمرار علاقاتها مع جيرانها. وأحرز تقدم في العلاقات الثنائية مع إندونيسيا، وهو ما نرحب به، وخاصة بالعمل على ترسيم الحدود البرية بين البلدين. ونأمل أن يتم الانتهاء قريباً من الاتفاق بشأن الحدود البرية الدولية. وناشد كلتا الحكومتين أن تعملوا بشكل أكبر لتشجيع إعادة توطين التيموريين الشرقيين العائدين من تيمور - الغربية وتسهيل عودة اللاجئين. ونأمل في التوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة.

ورغم هذه المنجزات، لا تزال هناك تحديات هامة يجب التصدي لها، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا أمر طبيعي تماماً لبلد استعاد استقلاله مؤخراً. وفي الواقع، فإن تحسين القدرات في الإدارة العامة، وإنشاء نظام للعدالة في تيمور - ليشتي وتطويره، وتعزيز قوات الشرطة والدفاع الوطني، كلها أمور تتطلب جهوداً طويلة الأجل. ولهذا من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم تيمور - ليشتي.

وكما أشار إليه الأمين العام في تقريره، فإنه عقب انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة، ستظل هناك احتياجات مطلوبة تلبيتها في عدد معين من المجالات. وفي هذا الصدد، تعتقد الجزائر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ ببعثة هناك، ذات ولاية واضحة يقرها مجلس الأمن، من أجل المساعدة على تحسين نظام العدالة وهياكل الإدارة العامة، والإسهام في

الطريق لتعزيز الثقة والاستقرار، وضمناً لتحسين المناخ للتنمية الاقتصادية.

وتؤيد رومانيا تقديم المجتمع الدولي للدعم المستمر في تيمور - ليشتي. ولقد استثمر مجلس الأمن والمناخون الثنائيون والمجتمع الدولي على نطاق أوسع جهداً وآمالاً هائلة في ذلك البلد. ويجب تعزيز المكاسب المحققة حتى الآن وتوسيع نطاقها لضمان عدم الرجوع فيها. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في آخر تقرير له (S/2004/117). فلقد أشار في تلك الوثيقة إلى أن بذل جهد إضافي ومتواضع سيؤثر بلا شك تأثيراً حاسماً.

ونحن نؤيد تمديد وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى ما بعد ٢٠ أيار/مايو. وستسمح الأشهر الثلاثة المقبلة بتحديد أفضل السبل للمضي قدماً. ونعتقد أن خفض الوجود الدولي ما بعد بعثة الأمم المتحدة، مع وجود ولاية واضحة، سيعطي شعب تيمور - ليشتي وحكومتها ثقة أكبر لمواصلة الجهود والإصلاحات اللازمة. ونحن مقتنعون بأن الفرص الجيدة للنجاح في تحقيق الاكتفاء الذاتي التيموري ستمهد الطريق لكي تترك الأمم المتحدة قريباً قصة نجاح مميزة وراءها، باعتبارها تراثاً لنا هناك.

وأخيراً، أود أن أؤكد على أن ارتباط رومانيا الحقيقي بالتحول الديمقراطي في تيمور - ليشتي ينبع من تجربتها الذاتية مع تحديات الانتقال. فبالنسبة لنا هذا هو سبب آخر للنظر إلى دعم الانتقال السريع والمستدام لتيمور - ليشتي إلى بلد مستقر وديمقراطي ومزدهر باعتباره واجباً أخلاقياً.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر السيد جان-ماري غينو على إحاطته الإعلامية وتحليله. ونشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - الشرقية والسيد شارما على العمل الممتاز المنجز هناك. كما

روح وتصميم الشعب التيموري. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للإسهام الذي قدمته الأمم المتحدة تحت القيادة المقتردة للسيد كماليش شارما.

ومن الواضح بالفعل من البيانات التي أدلى بها صباح اليوم أن الجميع يتفقون مع وكيل الأمين العام غينو على أنه تحقق تقدم رائع، ولكن تقديم مزيد من المساعدة الدولية إلى تيمور الشرقية ما زال أمرا ضروريا أيضا. وتود المملكة المتحدة أن تعرب عن تأييدها لتوافق الآراء الظاهر بشأن تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لفترة سنة أخرى، في شكل منخفض ومعدل، في مرحلة التوطيد.

ولكن، كما سبق أن قال آخرون، هناك الكثير مما ينبغي عمله. فمن الواضح أن هناك عملا مستمرا لبعثة الأمم المتحدة، وهناك أيضا مجالات نود أن نرى التيموريين يحققون فيها مزيدا من التقدم، على سبيل المثال، بالتصديق على قانون الخدمة المدنية، وإنشاء مكتب أمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدالة، وبالالتزام بإلغاء الفساد، وبإيلاء مزيد من الاهتمام لإنشاء ثقافة ملائمة للاستثمار والالتزام بها.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء العلاقة السيئة بين الشرطة وقوات الدفاع التيمورية ونحث الحكومة التيمورية على معالجة هذه المسألة بصورة عاجلة. ونشجع الحكومة على إصدار قوانين الشرطة والدفاع، وتحديد دور الشرطة وقوات الدفاع بشكل واضح.

ونشاط الأمين العام قلقه بشأن الضعف العام الذي تعاني منه قوة الشرطة وقوات الدفاع التيمورية، ولا نزال ملتزمين بالعمل، على الصعيد الثنائي ومن خلال الأمم المتحدة على السواء، لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي على تعزيز هذه المؤسسات. ونرحب على وجه الخصوص بإجراء

إنشاء الشرطة الوطنية وصون السلم والاستقرار في تيمور - ليشتي.

وفي ذلك الصدد، نحن نتفهم تماما شواغل حكومة تيمور - ليشتي فيما يتعلق بالمشاكل التي قد تهدد استقرار البلد، ونرى أنه من واجب المجتمع الدولي أن يواصل دعم تلك الدولة الفتية في هذه المرحلة الحاسمة من إقامة مؤسساتها.

وفي ذلك الصدد، نؤيد توصيات الأمين العام الرامية إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة ١٢ شهرا أخرى والإبقاء على وجود مناسب للأمم المتحدة للاستجابة لحاجات البلد في المجال الأمني على نحو ما تتصور الأمانة العامة، ونأمل أن يؤيد مجلس الأمن ذلك بالإجماع.

إن تعزيز السلام وتوطيده يمثلان تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي. ولذلك من الأهمية بمكان أن تستوثق الأمم المتحدة من ترسيخ وإدامة السلام والتنمية في تيمور - ليشتي، وبعبارة أخرى، لن يكون من العدل ولا من المعقول أن تعاقب تيمور - ليشتي على النجاح في فترتها الانتقالية وأن يتخلى المجتمع الدولي قبل الوقت المناسب عن ذلك البلد، الأمر الذي ستكون عاقبته الندم في نهاية المطاف.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية، ونرحب بوزير الخارجية راموس - هورتا. ونتطلع إلى سماع ما سيقوله للمجلس.

ستدلي الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، تؤيده المملكة المتحدة تأييدا كاملا.

إننا نشرك الآخرين في الإشادة بالتقدم المحرز في تيمور - ليشتي خلال العامين الماضيين. وهو شاهد على

الرائع لتقرير الأمين العام عن العمل الجدير بالإشادة الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وهكذا، فإن أمام المجلس صورة غير ناصعة للإنجازات وللمصاعب التي تتميز بها المهمة الشاقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ومن لا شيء، تمكن أبناء تيمور - ليشتي، بفضل التزام الأمم المتحدة الثابت بالوقوف إلى جانبهم، من إحراز تقدم لا مرء فيه في جميع الجوانب قيد النظر. وهذا التقدم يمثل ذخرا قيما، ونحن نشجع كل الأطراف السياسية الفاعلة في تيمور - ليشتي على المحافظة على الدينامية الحالية.

إننا ندرك تماما التحديات الكبرى التي لا يزال يتعين على سلطات أصغر الدول عمرا في العالم مواجهتها في إنشاء مؤسسات ديمقراطية راسخة ودائمة تكفل السلام والأمن والاستقرار في البلد.

وندرك تماما أيضا تصميم سلطات تيمور - ليشتي على بذل قصارى ما في وسعها لبناء أمة في سلام مع نفسها وذات علاقات طيبة مع جيرانها - أمة ملتزمة تماما بالكفاح ضد الفقر ومن أجل مستقبل أفضل. ولتحقيق ذلك الهدف الرئيسي، يجب معالجة المشاكل المشار إليها بكل الاهتمام الواجب، ويجب توفير كل الموارد البشرية والمادية اللازمة.

إن حكومة تيمور - ليشتي، التي نشق بها تماما، تستحق الدعم الموطن العزم حتى تتمكن من مواصلة عملها والاضطلاع بالتدابير اللازمة. ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد تعزيز قدرة الإدارة والقضاء باللجوء، حسب الاقتضاء، إلى المساعدة التقنية الخارجية. وينبغي لمجلس الأمن النظر في سبل ووسائل المساعدة على الإسراع بإجراءات القضايا المتعلقة بجرائم خطيرة، في إطار مكافحة الإفلات من

تحقيق مستقل في الحادثة التي وقعت في لوس بالوس ونأمل أن يكون هذا التحقيق شفافا ونزيها.

وفي جانب الشرطة، ظلت المملكة المتحدة تعمل مع أستراليا والحكومة التيمورية بشأن برنامج لتدريب الشرطة ومساعدتها. وفي ذلك السياق، نود أن نطلب من الأمانة العامة تنسيق خططها لمساعدة الشرطة الآن بدلا من استعراض المسألة في كانون الأول/ديسمبر، بغية تحديد الأعداد المناسبة من مستشاري الشرطة وتفادي أي ازدواج محتمل.

ونحن، شأننا في ذلك شأن بقية المتكلمين، سعداء بالتقدم في إنشاء علاقات جيدة مع إندونيسيا وبالتحول الذي حدث في بيئة التهديد الخارجي لتيمور - ليشتي. ونحث تيمور - ليشتي وإندونيسيا على التوصل مبكرا إلى اتفاق بشأن حدودهما البرية ونشجع البلدين على مواصلة العمل معا لحل مسألة تسوية اللاجئين السابقين والقضايا المتعلقة الخاصة بالأطفال التيموريين المنفصلين عن أسرهم.

ونتفق مع المتكلمين السابقين على أنه ينبغي لنا ألا نجازف بالاستثمار الناجح الذي قام به المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي، ونحن نتطلع إلى مزيد من المناقشة لتوصيات الأمين العام المتعلقة بإبقاء وجود للأمم المتحدة فيما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. وندرك أنه لا تزال هناك شواغل أمنية وبواعث قلق بشأن استعداد الشرطة للتعامل مع الحوادث الأمنية. ولذلك نرى أنه ينبغي لبعثة المتابعة أن تشمل عنصرا أمنيا مع التركيز على أعمال الشرطة. ولا نزال نؤيد وجود نموذج لمساندة الشرطة وفق ما اقترحت أستراليا.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشارك المتكلمين السابقين في الترحيب الحار بوزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على عرضه

أقل البلدان نمواً. وتم الاعتراف على النحو الواجب بهذه الحقيقة باتخاذ قرار الجمعية العامة ١١٢/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونعتقد أن هذا يدل على وجود وعي بالأعمال التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ونحن واثقون أن المزايا الناشئة عن مركز أقل البلدان نمواً يمكن أن تسمح لتيمور - ليشتي بأن تتمتع بمزيد من الدعم من المجتمع الدولي في مجالات التجارة الدولية، وتمويل التنمية، والتعاون التقني، في إطار جيد التحديد وبمتابعة منتظمة.

ويشكل التقدم المحرز وعزم سلطات تيمور - ليشتي المحلي على إقامة الديمقراطية والعدل أساساً راسخاً لإيجاد شراكة قوية مع كل الشركاء الإنمائيين. ونحن مقتنعون بأن السلم، والاستقرار السياسي، والأمن، والتنمية الاقتصادية كلها أمور مترابطة على نحو لا ينفصم، كما ذكرنا في أحيان كثيرة وكما يجدر بنا أن نكرر في حالة تيمور - ليشتي على وجه التخصيص.

وصحيح أن شعب وحكومة تيمور - ليشتي يضطلعان بالمسؤولية الرئيسية عن بناء مؤسسات ديمقراطية تتوفر لها مقومات الاستمرار. ولكن وفدي مقتنع بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتابع بعزم المهمة التي بدأت قبل عامين في تيمور - ليشتي، وأن يقف إلى جانب شعب ذلك البلد في مسيرة الثبات نحو التقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

السيد غسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أستهل كلمتي بشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة صباح اليوم بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ويمكن بحق أن يتشاطر المجتمع الدولي بأسره النجاح الذي حققه شعب تيمور - ليشتي. فتيمور - ليشتي هي بالفعل واحدة من آخر وأبرز قصص النجاح في عصرنا هذا.

العقاب، لأن الغالبية العظمى من الأفراد المتهمين توجد خارج البلد.

ومن زاوية أخرى، نرى أن مشكلة تحديد دور الشرطة الوطنية ودور القوات المسلحة في تيمور - ليشتي في صون الأمن الداخلي مسألة بالغة الأهمية، وأن إيجاد حل لتلك المشكلة أمر حاسم للحفاظ على الطابع الديمقراطي للنظام السياسي في تيمور - ليشتي.

إن ظروف ميلاد دولة تيمور - ليشتي تقتضي أن يكون لها جيش وطني تتوفر له موارد كافية لدفع التهديدات الخارجية، من أي جهة أتت. ونلاحظ مع الارتياح الحقيقي الجهود التي تبذلها سلطات تيمور - ليشتي وإندونيسيا معا لإقامة تعاون ثنائي نشط قائم على علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة.

ويرى وفدي هنا مثالا رائعا للمصالحة فيما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن الأمين العام قد دعا إلى التعاون الوثيق بين قوات تيمور - ليشتي وإندونيسيا لضمان الأمن في مناطق الحدود. ويبين ذلك الشاغل الحالة في المنطقة نتيجة وجود مجموعات مسلحة رجعية لا سيطرة عليها. وفي ضوء تلك الحالة وذلك التهديد، تتضح الحاجة تماماً إلى تنويع الدعم للقوات المسلحة التابعة لتيمور - ليشتي.

ومن حسن الطالع أن الأمين العام استطاع أن يقدم في تقريره فكرة محددة عن الاحتياجات التي يلزم تلبيتها في إطار جدول زمني ضيق ولكنه نشط. ونؤيد التوصيات ذات الصلة التي تدعو إلى تمديد وتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بغية تأمين وجود دولي لمدة سنة أخرى، كما تطلب حكومة تيمور - ليشتي.

وفيما يتعلق بالإنعاش، وإعادة التعمير، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تدخل تيمور - ليشتي الآن في فئة

تيمور - ليشتي، كي يتسنى تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن وزيادتها. ونوافق أيضاً على التوصية الواردة في التقرير بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد البعثة الحالية في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهراً أخرى - "مرحلة التعزيز". و يتطلب هذا ولاية معدلة لتقديم المساعدة إلى نظام العدالة والهياكل الإدارية الأساسية، والإسهام في التطوير المستمر للشرطة الوطنية وصون الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي، كما هو مقترح. وسيكون وفدي على استعداد للاشتراك، في الوقت المناسب، في مناقشة مشروع القرار هذا.

ويرى وفدي أن تنفيذ تلك المقترحات سيوفر إطاراً واقعياً لتعزيز الحالة في تيمور - ليشتي وللإختتام الناجح لأعمال بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وللمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي مستقر.

ونتشاطر الرأي المشترك القائل إن تيمور - ليشتي ما زالت بحاجة إلى أن تكتسب القدرة على تأمين الدفاع عن نفسها. ولهذا فإن وجود قوة صغيرة، كما يقترح الأمين العام، يتفق تماماً مع الواقع الحاصل على أرض الواقع هناك. ونرحب بتقييم السلطات التيمورية لحسن النية والإدارة السياسية اللذين أبدتهما الحكومة الاندونيسية. بمنع استعمال أراضيها للقيام بأعمال لزعزعة استقرار تيمور - ليشتي. ونرى أن من الأساسي في ذلك الصدد، بغية تهيئة الأحوال المناسبة للاستقرار والتنمية المستدامين لتيمور - ليشتي، أن تستمر العلاقات بين البلدين في التحسن باطراد، وأن يقيم البلدان علاقات حسن جوار ذات طابع دائم كشرط أساسي لكي تواجه تيمور - ليشتي المستقبل بثقة، بوصفها بلداً يندمج تماماً في بيئته الجغرافية والثقافية والجغرافية الاستراتيجية.

ولقد تابعنا أيضاً باهتمام شديد قيام السلطات في ديلي بإرساء علاقات جيدة مع جميع البلدان في المنطقة،

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل، وأن أشكر بصفة خاصة السيد جان - ماري غينو على ما قدمه من إسهامات تيسر مناقشاتنا هذا الصباح.

وأود أيضاً أن أقول إننا نشعر بعظيم السرور لرؤية الوزير راموس - أورتا بيننا هذا الصباح لإضفاء الشرف على مناقشاتنا. ونود أيضاً أن نعلن أننا نؤيد تمام التأييد، بصفتنا عضواً في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، البيان الذي سيدي به فيما بعد السفير جواو أغوستو ميديسي، الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

ويشجع وفدي كثيراً التقدم المحرز الذي حققته تيمور - ليشتي منذ أن قرر شعبها بشجاعة وعزم لا يتزعزع السير على طريق بناء دولته المستقلة. ويناقش مجلس الأمن اليوم أفضل وسيلة لمساعدة الشعب التيموري وهذه الدولة الفتية عبر مرحلة حاسمة الأهمية من تاريخها. ومطلوب إلى الأمم المتحدة مرة أخرى أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم، كما فعلت في الماضي القريب، في بناء مستقبل يسوده الأمن والعدل والرخاء لتيمور - ليشتي.

ولقد كانت إدارة عمليات حفظ السلام عنصراً فعالاً في هذه الجهود، بالتحقق بدقة من احتياجات الشعب التيموري في الحاضر والمستقبل، وتوفير تقييم دقيق للحالة في البلد. وعلى الرغم من أن تيمور - ليشتي تمر بمرحلة رائعة من السلم والاستقرار، غير أنها ما زالت تواجه بيئة هشة نسبياً فيما يتصل بالاتجاه المستدام نحو التقدم والتنمية. وما برحت المؤسسات الرئيسية للدولة - قوات الدفاع، والشرطة، والنظام القضائي - بحاجة إلى مساعدة وتعزيز خارجيين، كما يسلم تقرير الأمين العام الذي يوصي بوجود دولي مستمر في تيمور - ليشتي.

ونوافق تماماً على المبادئ الواردة في التقرير بشأن الحاجة إلى أن تقدم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة إلى

وزارات تيمور الشرقية. وتوقع أن أي مساعدة من هذا القبيل بعد أيار/مايو ٢٠٠٥ يمكن تقديمها من خلال الدعم العادي من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بدلاً من أن يتم ذلك من خلال عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويشير الأمين العام في تقريره (S/2004/117) إلى أن عنصراً حاسماً في تعزيز أمن تيمور الشرقية يكمن في سن التشريعات واعتماد القواعد والسياسات التي تحدد أدوار مختلف قوى الأمن التيمورية الشرقية والعلاقات فيما بينها. وكما قلنا في تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي لحكومة تيمور الشرقية أن تقوم بدورها لإرساء احترام سيادة القانون، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لمعالجة المزاعم بشأن سوء تصرف الشرطة. ونحضر حكومة تيمور الشرقية على اتخاذ تلك الخطوات الضرورية في أسرع وقت ممكن. فانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ لم يغلفها النسيان. وعملية المساءلة عن تلك الفضائح ينبغي أن تحقق هدفها المنشود، ألا وهو العدل.

ولا يزال الوضع الأمني في تيمور الشرقية هشاً. وسيتعين على المجلس أن ينظر خلال الأسابيع المقبلة في أفضل الطرق الكفيلة بتلبية الاحتياجات الأمنية لتيمور الشرقية في المستقبل. ونعتقد أن هناك مسائل لم تحل بعد فيما يتعلق بتعزيز قدرة الشرطة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عنصر الشرطة الوارد في الاقتراح الأسترالي مهم جداً.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أشارك الآخرين في توجيه الشكر للسيد غينو على إحاطته الإعلامية. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بوزير الخارجية راموس - أورتا.

تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في غضون ثلاثة أشهر. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2004/117)، لا تزال هناك تحديات كبيرة مع

ونشيد بها على ذلك. وتستطيع أستراليا بصفتها شريكاً رئيسياً في المنطقة، أن تواصل الاضطلاع بدور في المستقبل، ولا سيما عن طريق المساعدة في تعزيز المؤسسات في البلد. وينبغي النظر إلى ذلك على أنه جهد تكميلي لزيادة تعزيز قطاع الأمن والقطاعات الأخرى في البلد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن كامل موافقة وفدي على المقترحات والتوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام، على أمل أن تحظى بموافقة مجلس الأمن وجميع البلدان التي تشكل العوامل الفعالة الرئيسية في الحالة في تيمور - ليشتي. وسيكون هذا مساهمة في السلم والاستقرار في المنطقة، وفي مستقبل يسوده الديمقراطية والتنمية لتيمور - ليشتي.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بوزير خارجية تيمور الشرقية، السيد حوسيه راموس أورتا. ونشكر أيضاً وكيل الأمين العام غينو والممثل الخاص شارما على جهودهما المتواصلة لتحقيق تقدم في التطورات السياسية والاقتصادية في تيمور الشرقية.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية هي قصة نجاح، وما فتئت الولايات المتحدة تدعم بقوة جهود تيمور الشرقية من أجل بناء مستقبل حر وأوفر أملاً. ورغم التقدم المحرز، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. وعليه، نتفق مع الأمين العام في أنه ينبغي التمديد لبعثة الأمم المتحدة إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، بمستويات منخفضة، بغية توطيد المكاسب التي تحققت خلال العامين الماضيين من عمر البعثة. ونثني على النجاح الذي حققتة تيمور الشرقية حكومة وشعباً في تطوير إدارة مدنية. لكن، وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن إدارة تيمور الشرقية لا تزال قدرتها محدودة. ونرحب أيضاً بالاقتراح الذي يقضي باستمرار عدد محدود من الخبراء المدنيين في

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن الوحدات العسكرية المشكّلة هي الأفضل تجهيزاً للقيام بتلك المهمة.

حامساً، إن حياد موظفي الأمم المتحدة ونزاهتهم أمر بالغ الأهمية و يجب عدم الإخلال به بأي شكل من الأشكال. ولا يمكن أن يُوضَع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لأي سبب كان، تحت تصرف حكومة ذات سيادة، حتى ولو بصورة غير مباشرة.

واستناداً إلى هذه المبادئ، ستؤيد باكستان تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية مع تخفيض حجمها وتعديل ولايتها كما اقترح الأمين العام. ونؤيد أيضاً استمرار التواجد العسكري للأمم المتحدة كدلالة على التزامنا المشترك بالسلام والاستقرار في تيمور - ليشتي بما له من قيمة رادعة ضد أي تهديد، فضلاً عن حماية موظفي البعثة المتبقين.

وباكستان تتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن تشكيل بعثة الأمم المتحدة وولايتها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر الأمين العام على تقريره بشأن مسألة تيمور - ليشتي (S/2004/117)، كما أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية. وأرحب مرة أخرى بالسيد راموس - أورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، في جلسة اليوم.

منذ أن أصبحت تيمور - ليشتي دولة مستقلة في أيار/مايو ٢٠٠٢، أحرزت حكومة تيمور - ليشتي وشعبها، بمساعدة المجتمع الدولي، تقدماً كبيراً في مختلف مجالات التنمية الوطنية. كما أن علاقاتها الخارجية آخذة في التطور. وأقامت تيمور - ليشتي كذلك علاقات واسعة مع المنظمات

اقتراب انتهاء هذه الولاية. ولئن كنا نفهم أن تيمور - ليشتي ستظل تتلقى المساعدة والدعم من قبل مختلف المصادر الدولية، نعتقد أن هناك حاجة إلى استمرار تواجد الأمم المتحدة هناك إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤.

وباكستان، كبلد آسيوي، لها ارتباطات قوية مع المنطقة. وكمساهم بقوات في كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، نعتبر أنفسنا أصحاب مصلحة في تحقيق السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي. ونهجننا بالنسبة لمستقبل تواجد الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي يسترشد بالمبادئ التالية.

أولاً، ينبغي عدم إنهاء أو سحب أي عملية من عمليات حفظ السلام دون استكمال المهمة المنوطة بها. وكما ذكر ممثل الجزائر، يجب ألا تنسحب الأمم المتحدة من تيمور - ليشتي قبل الأوان.

ثانياً، مع أن الأمن الوطني، الداخلي والخارجي على حد سواء، من مسؤولية كل دولة ذات سيادة، ففي حالات ما بعد الصراع، مثلما في تيمور - ليشتي، ثمة حاجة إلى تواجد مستمر للأمم المتحدة، حتى وإن كان رمزياً، توفيراً للإحساس بالأمن لدى المواطنين وردعاً لمن يودون تقويض سلام البلد واستقراره.

ثالثاً، نرحب بتحسّن العلاقات بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، ونعتقد أن ذلك شرط لا غنى عنه لنجاح العملية السياسية في المنطقة. فمهام بناء الثقة التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية ما زالت بحاجة إلى توطيدها.

رابعاً، إن سلامة وأمن حفظة السلام، بمن فيهم الأفراد العسكريين والمدنيين غير المسلحين، أمر فائق الأهمية في أي عملية لحفظ السلام. ومن واقع خبرتنا المكتسبة من

التالي في القائمة على الطاولة. وأشكر الجميع على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه راموس - هورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

السيد راموس - هورتا (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي وجميع أعضاء المجلس الآخرين على دعوتي للكلام هنا اليوم. ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن ينظر المجلس مرة أخرى في الحالة في تيمور - ليشتي خلال فترة رئاستكم. وبالنظر إلى طول مشاركتكم في مسألة تيمور - ليشتي وخبرتكم بها منذ مجيئكم إلى الأمم المتحدة كدبلوماسي شاب، فإننا نشعر بمزيد من الثقة في أن مجلس الأمن، بقيادةكم، سيتوصل من جديد إلى توافق في الآراء بشأن استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور في تيمور - ليشتي.

وبالنظر إلى القيود الزمنية، وبالرغم من سخائكم يا سيدي في إتاحة وقت إضافي لي للإدلاء ببياني، سأحذف صفحات كثيرة من نصي المكتوب، وسيجري تعميم النص الكامل على الأعضاء. وسأحاول أن أتناول جوهر تقرير الأمين العام (S/2004/117).

وأود أولاً أن أهنئ الأمين العام ومعاونيه على ذلك العرض الممتاز. فلم أكن باستطاعتي أنا نفسي أن أقدم تحليلاً أفضل للحالة في تيمور - ليشتي مما قدموه، وأرى أن الأمانة العامة جديدة بالثناء الرفيع على ما أبدته من مقدرة مهنية. ذلك أنها نظراً لتعاملها سنين عديدة مع تيمور - ليشتي، فهي تفهم الحقائق الواقعة والتحديات والمشاكل التي نواجهها حق الفهم، رغم أنني لا أتفق مع التقرير بنسبة ١٠٠ في المائة. ولعلي لا أتفق مع الكتاب المقدس بنسبة ١٠٠ في المائة، ومن ثم أرجو ألا يشعر أحد بأن ثمة مساساً شخصياً به في عدم

الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. ونعرب عن ارتياحنا لكل تلك الإنجازات البارزة، ونتوجه بالتهنئة إلى حكومة تيمور - ليشتي وشعبها. ونعرب أيضاً عن التقدير للدور البناء لبعثة الأمم المتحدة في تلك العملية.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فعلى الرغم من الإنجازات غير العادية التي تحققت، ما زالت تيمور - ليشتي تواجه العديد من التحديات في الوقت الذي تقترب ولاية بعثة الأمم المتحدة من نهايتها. وفي حقيقة الأمر، فإن تيمور - ليشتي، كدولة فتية، تواجه مهمة طويلة وصعبة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والشامل والتنمية الاقتصادية المستدامة. وبغية توطيد المكاسب التي تحققت وتمكين هذا البلد من بلوغ الاكتفاء الذاتي الكامل في وقت مبكر، ينبغي أن تبذل حكومة تيمور - ليشتي وشعبها، من جهة، جهوداً أكبر في جميع مجالات التنمية الوطنية، وأن يواصل المجتمع الدولي، من جهة ثانية، تقديم الدعم والمساعدة اللازمين لتيمور - ليشتي.

إننا نفهم تماماً طلب الحكومة التيمورية بأن تبقى الأمم المتحدة على تواجدها في تيمور - ليشتي. ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، ونوافق على الاقتراح بإدخال تعديلات ملائمة على حجم البعثة وولايتها. ونأمل أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات المستقبلية للبعثة في الوقت المناسب، قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومن الواضح أن ذلك سيكون أساسياً لاستمرار تطور تيمور - ليشتي وزيادة استقرارها.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيساً لمجلس الأمن. كإجراء آخر لزيادة الاستفادة من وقتنا، لن أدعو المتكلمين بشكل فردي إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس ولن أدعوهم للعودة إلى مقاعدهم في القاعة. وعندما يأخذ أحد المتكلمين الكلمة، سيُجلس موظف المؤتمرات المتكلم

الشرطة وقوة الدفاع لدينا، وديناميات سياستنا، والظروف المتوترة في منطقة الحدود، ومسألة بعض عناصر من عصابات الميليشيا التي لم يتم حلها، ومسألة اللاجئين التي لم يتم حلها، والمباحثات التي لم تكتمل بعد بيننا وبين إندونيسيا بشأن خط الحدود البرية.

فخط الحدود البرية مليء بالثغرات. ونعترف بأن الجانب الإندونيسي يتمتع بحسن النية وروح القيادة تجاه مسألة اللاجئين، وتجاه العمل مثلنا على إتمام المفاوضات المتعلقة بتخطيط الحدود البرية. بيد أن الجانبين، إندونيسيا وتيمور - ليشتي، كما جاء في تقرير الأمين العام، قد عجزا حتى الآن في ثلاث مناسبات عن الوفاء بالموعد النهائي الذي حددناه بأنفسنا للتوقيع على اتفاق بشأن ترسيم الحدود. غير أن هناك إرادة وتصميماً على الصعيد السياسي من جانب تيمور - ليشتي وإندونيسيا على الانتهاء من ترسيم الحدود. ومن شأن ذلك أن يساعد في كلا الجانبين على تسوية بعض المسائل المتعلقة بالأنشطة غير القانونية عبر الحدود.

والسلام أمر واقع في تيمور - ليشتي، كما يسلم بذلك تقرير الأمين العام وكثير من المراقبين. ولكن من المسلم به أيضاً، ونعترف أنفسنا به، أن السلام لا يزال هشاً للغاية في بلدنا. وكذلك المؤسسات الخاصة بالقانون والنظام ومؤسسات الإدارة العامة للدولة. لذلك نادى حكومة تيمور - ليشتي من خلال رئيس وزرائنا في رسالة موجهة إلى الأمين العام (S/2004/114) باستمرار وجود عنصر لحفظ السلام في أي بعثة جديدة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ونترك للأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن تقرير حجم ذلك العنصر المتعلق بحفظ السلام على وجه التحديد، ولكن رأينا القوائم على الدراسة، في ضوء ديناميات الواقع الميداني وفي ضوء تجربتنا، تعززها الخبرة المستفادة في كثير من حالات الصراع الأخرى، يتمثل في أن وجود عنصر لحفظ السلام يمثل أفضل رادع من نشوب أي صراع عنيف يمكن أن

اتفاقي مع التقرير بنسبة ١٠٠ في المائة، بل ربما بنسبة ٩٩ في المائة منه.

ويشير التقرير إلى بعض مجالات رئيسية أحرزنا فيها بعض التقدم، ولن أطيل بشأنها الآن. كما يشير إلى بعض مواطن القصور في مجالات أخرى، ونحن على استعداد لتقبل هفواتنا ومواضع ضعفنا الناجمة، أولاً، عن مجرد كوننا نتمتع بالاستقلال منذ فترة تقل عن العامين، فلم يمارس أي منا حكم بلد من البلدان في أي وقت مضى، سواء خلال الخمس سنوات السابقة، أو خلال الـ ٥٠ سنة الماضية في ظل التجارب الاستعمارية في بلدنا. ولمواطن القصور المذكورة علاقة أيضاً بالافتقار إلى الأفراد المدربين للقيام بالإدارة، وخاصة في المجال الرئيسي الذي نسلم بأننا نعاني فيه أقصى درجات الضعف، وهو القطاع القضائي.

ويلاحظ فيما يتعلق بهذا القطاع أن أمام الجانب التيموري الكثير مما يلزم عمله لتعزيز وكالاته الخاصة بإنفاذ القوانين، وبخاصة الشرطة. وقد استثمرت الحكومة خلال فترة العام والنصف الماضية جهداً هائلاً في تعزيز القضاء والإدارة العامة. ونرى أن هذين المجالين يشكلان الأساس للسلام والأمن في بلدنا، وللتنمية، ولتهيئة جو من الثقة للمستثمرين.

ويوصي تقرير الأمين العام باستمرار وجود الأمم المتحدة في الإقليم، استناداً إلى ثلاثة عناصر. ويبدو أنه لا خلاف على عنصرين منهما، أما بالنسبة للثالث فيبدو أن هناك بعض الخلاف بشأن استمرار وجود عنصر لحفظ السلام في الإقليم. ويبدو أن إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وكتاهما تتعاملان مع الحالة في تيمور - ليشتي منذ عام ١٩٩٩، تعرفان الحالة معرفة جيدة للغاية، بسبب مراقبتهما الوثيقة للأوضاع والواقع في البلد، فهما تلمان بمواطن ضعف قوة

لنجاح الباهر الذي يمثله دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

واعتقد أن أعضاء مجلس الأمن، كما فعلوا في الماضي، سيظهرون حكمتهم وخبرتهم المعهودتين، وسيصلون إلى نتيجة مرضية على أساس تقرير الأمين العام. وبالنسبة لنا، فإن من الأهمية الفائقة أن يبقى مجلس الأمن موحداً، كما كان منذ ١٩٩٩، بشأن تيمور - ليشتي. ولكن من المهم، بنفس الدرجة من الأهمية، ألا نتوصل، لمجرد المحافظة على الوحدة الظاهرية، إلى توافق في الآراء يكون من شأنه أن يقوض عملياً توصيات الأمين العام. وينبغي ألا يقوض جوهر توصيات الأمين العام المتعلقة بالاحتفاظ بقوة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي ثمناً لضرورات المحافظة على التوافق. وسأترك لحكمة وخبرة أعضاء المجلس مهمة العثور على توازن بين الحاجة إلى الوحدة داخل المجلس والاحتفاظ بما هو هام في نفس الوقت. فهذا هو جوهر توصيات الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر وزير الخارجية والتعاون لتيمور - ليشتي على عبارات المؤازرة الطيبة التي وجهها إليّ وعلى توزيع نص البيان اقتصاداً في الوقت. المتكلم التالي في قائمتي ممثل سنغافورة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، أرجو في البداية أن أقدم اقتراحاً إجرائياً صغيراً. لقد جرى في الماضي، أثناء المناقشات الهامة، أن سمح المجلس من وقت إلى آخر، للأعضاء من غير أعضاء المجلس بالإدلاء ببياناتهم أولاً. وأرجو أن ينظر في هذه الممارسة عندما تكون أمامنا مناقشات هامة. وإذ أبدي هذه الملاحظة، فإنني أظن أن مناقشة اليوم مناقشة هامة، كما سأشرح في بياني. كما أنني أود بالطبع أن أشكر السيد جان - ماري غينو، والسيد كماليش شارما، وشعب وحكومة

ينشب. ولا نود أن نقلل من شأن قوة الشرطة الدولية، ولكن قوة للشرطة لا تتمتع بنفس المصدقية أو التأثير الذي تتمتع به وحدة عسكرية كاملة التكوين.

ومن الواضح أننا لا نتوقع أي تهديد خارجي. ولكن هل يمكن القول بأننا نبالغ في تصوير الأخطار المحتمل حدوثها في تيمور - ليشتي؟ إذا كنا نبالغ، فلعل المبالغة والإسراف في الحرص أفضل وأحكم من أن نشهد، بسبب حسابات الاقتصاد في التكلفة، انخفاضاً حاداً سابقاً لأوانه في وجود الأمم المتحدة في البلد.

ولهذا السبب، أي بداعي الاحترام الذي اكتسبه شعب تيمور - ليشتي فيما يتعلق بقوة لحفظ السلام في البلد، نرى أن قوة من هذا القبيل توفر أفضل رادع لكفالة السلام والأمن وإعطاء المجتمع الدولي والحكومة التيمورية الوقت والحيز اللازمين لتعزيز قوة الشرطة وقوة الدفاع الخاصتين بنا، اللتين نرى أنه ستكون لهما القدرة على الاضطلاع بجميع مسؤولياتهما بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥.

لقد تكلمت هنا في الماضي في مناسبات عدة. وفي جميع تلك المناسبات كان يجلس شخص واحد إلى جانبي، وكثيراً ما كان جلوسه هنا عن يميني. كان ذلك الشخص هو سيرجيو فييرا دي ميلو. كان أبلغ المدافعين عن قضيتنا وأكثرهم حماساً لها. وأذكر أن المجلس كان دائماً يأخذ بحججه المقنعة للغاية بشأن إشراك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تيمور - ليشتي. أما المهمة التي بدأها بنجاح هائل، وواصل القيام بها كماليش شارما في كفاءة وتفان لا يقلان عن ذلك، فلم تنجز بعد.

إن أي سوء في التقدير، مهما كان سببه، في الانسحاب الكامل لقوة حفظ السلام - وهي عنصر ذو أهمية سياسية ونفسية كبيرة - قد يشكل خيانة وتقويضاً

لجدول زمني بحت. وإنما نقدم هذه النقطة لأننا نعلم أننا في الماضي قمنا بوضع جدول زمني لسحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور - ليشتي، وكان ذلك الجدول قائما على أساس المعطيات الراهنة في ذلك الوقت. ولكن الأوضاع قد تغيرت وينبغي أن نتخذ قرارا على أساس الأوضاع كما هي اليوم. وبصراحة، فإن أفضل وصف لهذه الأوضاع ورد في تقرير الأمين العام الذي يشير إلى أن حالة الضعف تعم جميع المؤسسات الحكومية على الرغم من التقدم المحرز في العديد من الميادين.

والنقطة الرابعة التي نود التقدم بها هي أننا نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. وهنا، كما نعلم جميعا، فإن رجل الساعة هو السيد الأخضر الإبراهيمي، حيث يرتبط اسمه في المجلس بالتقرير الشهير الذي قدمه. وبالطبع نحن نعرف مبدأ الإبراهيمي القائل بأننا ينبغي أن نقول لمجلس الأمن لا ما يود أن يسمع، بل ما يحتاج إلى أن يسمعه. وهذا ما فهمناه من التقرير الذي عرضه علينا اليوم السيد جان - ماري غينو، الذي قدم فيه الأمين العام حجة قوية ومدروسة بعناية من أجل تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة سنة واحدة، مع تعديل الولاية، وتخفيض طاقم الموظفين إلى ٥٨ مستشارا مدنيا، ونحو ١٥٧ من مستشاري الشرطة المدنية، و ٤٢ من ضباط الاتصال، ووحدة عسكرية من نحو ٣١٠ من الأفراد العسكريين، تشمل على سرية مشاة مع قدرة دعم محمولة جوا.

هذه التوصيات انبثقت من مشاورات مستفيضة بين الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، وزعماء تيمور - ليشتي. وهي لا تشكل طلبات لا مبرر لها، ولا كلفة كبيرة بالنظر إلى حجم المهمات المتصلة بها. وكما أشار الأمين العام بحق، فإن جهدا إضافيا متواضعا نسبيا يمكن أن يحدث فرقا ملموسا في

تيمور - ليشتي. وأعتذر على العجالة في ذلك، ولكن ليس لدي سوى خمس دقائق، وسوف أركز على صلب الموضوع. في الدقائق الأربع ونصف الدقيقة المتبقية، أود أن أؤكد على خمس نقاط.

النقطة الأولى التي أود تأكيدها أمام المجلس هي أننا نأمل بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم لتيمور - ليشتي. وأعتقد أن هذا هو القرار الأهم الذي ينبغي اتخاذه في هذا الاجتماع. وأسباب ذلك تنبع أولا من التقرير الأخير للأمين العام (S/2004/117)، الذي يشير إلى الحاجة إلى تعزيز المكاسب التي تم إنجازها حتى الآن والبناء عليها. إنني لم أقرأ التقرير كله، ولذلك لا يمكنني القول أنني أتفق معه ٩٩ في المائة أو ١٠٠ في المائة. ولكننا نتفق مع التقرير بشكل جوهري.

النقطة الثانية التي نود التقدم بها هي أن انسحابا سريعا قد يعرض للضياع النجاح المش الذي حققناه في تيمور - ليشتي. وعندما نتحدث عن النجاح في تيمور - ليشتي، ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا النقطة التي أشار إليها بلباقة وزير الخارجية راموس - هورتا، وهي أن المشاشنة ما برحت قائمة. وهذه المشاشنة يجب ألا تغرب عن بالنا ونحن نتخذ هذا القرار. وإذا ما قرأ الأعضاء نص بياني، سيجدون أننا نقارن بناء تيمور - ليشتي مع بناء دار، حيث أننا ربما وضعنا الهيكل الخارجي للدار، ولكننا ما زلنا في حاجة إلى وضع المكونات الأساسية في أماكنها داخل المبنى. فلا بد من استكمال هذه المهمة. ونأمل أن تجد هذه الرسالة صداها في المجلس.

ثالثا، نأمل أن تستند أي عملية انسحاب تدريجي على أساس تقييم للحقائق على أرض الواقع. ويجب أن تستند إلى تقييم دقيق للحقائق الفعلية، لا أن تتم تلقائيا وفقا

في الختام، نعتقد أن تيمور - ليشتي قطعت شوطا طويلا إلى الأمام حقا، ولكن مازال هناك الكثير مما ينبغي فعله قبل أن تتمكن من الاكتفاء الذاتي المستقل. ونأمل أن يوجه المجلس انتباهه إلى الحالة بمجموعها قبل أن يتخذ قراره النهائي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة: بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدان عملية دعم الاستقرار والارتباط المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الخالصة آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

وقبل أن أدلي ببياني أود أن أرحب بعودة صديقنا الطيب، السيد خوسيه راموس - هورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي. ونحن سعداء بمساهمته القيمة في هذه المناقشة.

إن الأمم المتحدة يمكنها أن تعترف بالإنجازات التي حققتها شعب تيمور - ليشتي حتى الآن. وبمساعدة هذه المنظمة، ودعم هذا المجلس، والتزام المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، كانت النجاحات المحرزة في تيمور - ليشتي منذ الاستقلال كبيرة.

والاتحاد الأوروبي يثني على جهود الحكومة التيمورية لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن ويؤيدها، ولا سيما في الحكم والقيادة المنفتحة؛ والتطوير الجاري للأطر التشريعية

توسيع نطاق الإنجازات الملحوظة التي تحققت حتى الآن وزيادة استدامتها وإتاحة الفرصة أمام تيمور - ليشتي للوصول إلى مشارف الاكتفاء الذاتي.

النقطة الخامسة والأخيرة هي الأهم في جملة من النواحي. وكما نلاحظ من هذه المناقشة حتى الآن ومن الاستماع إلى وزير الخارجية، السيد راموس - هورتا، فإن التوصية بالإبقاء على وحدة عسكرية ستكون محور المناقشة. ومن المهم وضع هذا الطلب في سياقه الصحيح. فبينما اتسمت الحالة الأمنية بهدوء عام خلال الشهور الماضية، فهذا لا يدل بأي حال من الأحوال أنها ستستمر على هذا النحو بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. وليس من المستبعد تماما أن بعض صناعات المتاعب يلتزمون الهدوء الآن انتظارا لانسحاب القوة العسكرية والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وهذا ما يدعونا إلى تأييد هذه التوصية المشمولة في تقرير الأمين العام.

وأود أن أؤكد النقطة التي تقدم بها السيد جان - ماري غينو هذا الصباح عندما قال إن وجود تشكيل عسكري صغير مع قدرة دعم محمولة جوا وغيرها من قدرات الدعم ينبغي الإبقاء عليه بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. وأضاف قائلاً:

”وبالاحتفاظ بمستوى عال من الوجود المرئي من خلال الدوريات الاعتيادية والتعاون بين المدنيين والعسكريين، فإن تلك القوة يمكنها أن تساعد على تخفيف الآثار التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الناتجة عن عملية الخفض السريع للبعثة“.

لقد بينت في الملاحظات التي تقدمت بها الأسباب الداعية إلى الاحتفاظ بهذا الوجود العسكري. ونأمل أن يؤيد مجلس الأمن توصيات الأمين العام وأن يوافق عليها.

كل حالة على حدة، على المهام المتبقية، وأن يقوم بتحليل متأن شامل لأية تهديدات مستمرة لصلون السلم والأمن، علاوة على تطوير القطاع القضائي وسيادة القانون؛ والحالة الإنسانية، بما فيها وضع اللاجئين والمشردين الآخرين؛ وإقامة مؤسسات أمن وطنية، مثل قوات الشرطة والقوات العسكرية؛ وإحراز تقدم في المصالحة الوطنية؛ وتهيئة مناخ موات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وفي هذا الشأن، يرحب الاتحاد الأوروبي بإيفاد الأمين العام فريق تقييم إلى تيمور - ليشتي في كانون الثاني/يناير. ويلاحظ الاتحاد أن التقرير الذي وضعه الفريق (S/2004/117) يؤكد أن تقدما كبيرا لا يزال يجرى، وأن أوجه تقدم أخرى في القدرة التيمورية يمكن توقعها في الأشهر المقبلة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة التيمورية لدعم المؤسسات السياسية، ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وللتمسك بحكم القانون في الوقت الذي تبنى فيه دولة جديدة. ويرحب الاتحاد، على وجه الخصوص، بكون الحالة الأمنية لا تزال هادئة إلى حد كبير؛ ولكون العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا جيدة؛ ولأن تطوير الإدارة العامة للبلاد لا يزال يجرى تقدما؛ واللجنة المعنية بالاستقبال والحقيقة والمصالحة تواصل تقديم حل قائم على أسس اجتماعية للجرائم الأقل خطرا المرتكبة فيما يتصل بالصراع السياسي؛ ولكون قوة الشرطة الوطنية تحملت مسؤولية أعمال الشرطة الروتينية في أنحاء البلاد. بالإضافة إلى هذا، وفي سياق القضاء على الإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة المحاسبة والشفافية، يلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام أن عملية مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة تتم بخطى حثيثة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي متابعة المحاكمات ذات الصلة في ديلي وجاكارتا عن كثب.

والقضائية الجديدة، بما فيها سيادة القانون؛ وإعادة تأهيل البنية الأساسية ودعم التكامل الإقليمي؛ ووضع نظام تخطيط وميزنة؛ وأيضا، وهذا بالغ الأهمية، الالتزام بالقواعد الديمقراطية والحريات الشخصية.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن من العناصر الحاسمة للنجاح حتى الآن العمل الشاق الذي يقوم به الرجال والنساء الأعضاء في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ونحن نشكر عليهم لتفانيهم، وعلى البلدان التي دعمتهم في جهودهم.

يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن أنشطة وحجم البعثة يجري تخفيضهما تدريجيا، على النحو الذي قرره مجلس الأمن، استعدادا لإنجاز مهمتها يوم ٢٠ أيار/مايو من هذا العام. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي استمع المجلس من الممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، أن المجتمع الدولي ينبغي أن ينظر بعناية في إنجاز تخفيض البعثة في نفس الوقت الذي يحرص فيه ما تحقق، ويفكر في المهام المتبقية التي ينبغي إنجازها، ويقرر أفضل الطرق للوفاء بالاحتياجات المشروعة لتيمور - ليشتي في فترة ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي هذا الشأن، يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن رئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد ماري ألكاتيري، كتب، في أوائل هذا الشهر، إلى الأمين العام، وأعرب عن رغبة حكومته في وجود مستمر لقوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء فترة ولاية البعثة الحالية.

إن تحديد نهجنا لتفكيك عملياتنا لحفظ السلام وبناء السلام يمثل لنا، كمنظمة، تحديا متكررا. والوفاء بالاحتياجات المشروعة المستمرة للبلد محل النظر يجب أن يتوازن مع كفالة النمو المستمر للقدرات الوطنية القابلة للاستدامة للحكم الذاتي والاعتماد على الذات. وفي هذا الشأن، من الضروري أن يركز المجتمع الدولي، على أساس

نحن، شأننا شأن آخرين تكلموا من قبل، نثني على التقدم الذي أحرز في تيمور - ليشتي عن طريق عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والبعثة السالفة، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونثني أيضا على العمل الذي قامت به حكومة تيمور - ليشتي وعلى المانحين الدوليين لالتزامهم بدعم هذه الجهود.

إن شاغل نيوزيلندا الرئيسي هو أن ترى المكاسب الهامة المحققة في تيمور - ليشتي مصادرة، وأعتقد أن من الإنصاف القول، بالنظر إلى التعليقات التي أبدت هنا هذا الصباح، إن هذا الهدف مشترك بين أعضاء المجلس والدول الأخرى التي تكلمت، على حد سواء. ومن الواضح أن الطريق إلى بناء دولة تيمور - ليشتي طريق صعب، وينبغي ألا يكون من قبيل المفاجأة لأي منا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به.

إن الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي حيوي في مساعدة هذه الدولة الجديدة. وبرامج المساعدة الثنائية تقوم بدور هام بشكل متزايد، لكن من الواضح أن الكثير مطلوب لإنجازه في إقامة المؤسسات الرئيسية الأساسية وفي كفاءة وقوف تيمور - ليشتي على أسس صلبة قبل إنهاء دعم الأمم المتحدة.

وترى نيوزيلندا أن من المهم أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لمواصلة دعم تيمور - ليشتي خلال هذه الفترة الانتقالية. لذلك تؤيد نيوزيلندا تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى بحجم مخفض وبولاية معدلة ستكون مرحلة تعزيز من إثني عشر شهرا.

وترى نيوزيلندا أن تكوين البعثة الذي يوصي به الأمين العام ملائم، بالنظر إلى المتطلبات على أرض الواقع. وتمثل توصية الأمين العام تخفيفا كبيرا آخر للبعثة الحالية لكل العناصر على السواء. وسيكون هناك تخفيض آخر في

يشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة الراهنة في تيمور - ليشتي، ويلاحظ أنه يذكر أن تيمور الشرقية لا تزال تواجه عددا من التحديات المستعصية على الحل، بصرف النظر عن المنجزات الكبيرة الجديرة بالثناء. ويشكر الاتحاد الأوروبي في الرأي بأنه سيكون من الضروري تقديم مساعدة أكبر لتعزيز المنجزات التي تحققت فعلا. وفي هذا الشأن، يبدو أن الإبقاء على وجود البعثة، وإن كان معدلا، أمر مطلوب. وتحليل الأمين العام وتوصيته بتمديد ولاية البعثة، مع التعديلات الملائمة لولايتها وتشكيلها، يستحق دراسة مجلس الأمن الكاملة.

بصرف النظر عن كون المسؤولية الرئيسية عن الانتقال الناجح تقع على عاتق الشعب التيموري نفسه، لا يزال يتحتم على المجتمع الدولي أن يعزز التقدم الواضح جدا في تيمور - ليشتي. وكما هو الحال في كل مكان من العالم، علينا التزام إزاء شعب تيمور - ليشتي بمواصله دعمنا لتقدمه عن طريق برامج ثنائية للمانحين، وعمل أسرة وكالات الأمم المتحدة، ودعم من مؤسسات بريتون وودز وكل الوسائل التي في أيدينا لدعم إنجازاته ولكفالة تقدمه المستمر. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بالشعب التيموري لبلوغ هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيوزيلندا.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بتقرير الأمين العام الخاص عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/117)، كما عرضه وكيل الأمين العام، السيد غينو، هذا الصباح. وأود أيضا أن أشرك الآخرين في الترحيب بحرارة بحضور وزير الخارجية، السيد راموس هورتا في المجلس، مرة أخرى.

الشرقية في عام ١٩٩٩. ونوه أيضا بالعمل القيم الذي أنجزته لجنة تيمور - ليشتي للاستقبال والحقيقة والمصالحة في التصدي للجرائم الصغرى وتعزيز المصالحة في المجتمعات المحلية، كما نلاحظ أن الدعم المستمر من المانحين سيكون ضروريا لتمكين اللجنة من استكمال عملها.

إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بمواصلة الأمم المتحدة تقديم الدعم لبناء القدرات في الإدارة العامة في تيمور - ليشتي. ونلاحظ أن الدور الذي تضطلع به حكومة تيمور - ليشتي في هذه العملية دور حيوي. وقد وصف الأمين العام بوضوح عددا من الشواغل، لا سيما بشأن الحاجة إلى أن تقوم حكومة تيمور - ليشتي بالإسراع في تطوير الجوانب الرئيسية للإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة، بما في ذلك اعتماد التشريعات في المجالات الرئيسية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر قانون الخدمة المدنية؛ والتشريع لإنشاء مكتب أمين المظالم؛ والتشريع لضمان الشفافية والخضوع للمساءلة؛ ووضع قانون أساسي للشرطة وقانون دفاع للجيش، فضلا عن النظم والسياسات ذات الصلة لتوضيح مسؤولياتهما وعلاقتهما.

وقد أنجز الكثير في تيمور - ليشتي، ولكن يبقى الكثير مما يتعين القيام به. وتيمور - ليشتي أحد أفقر البلدان في العالم. وهي تواجه تحديات هائلة في بناء الدولة وفي توفير أكثر الخدمات الأساسية، من قبيل الخدمات في الصحة والتعليم، لسكانها، الذين تقل أعمار أكثر من نصفهم عن ١٥ عاما. وبالتالي سيكون تقديم المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة وبشكل ثنائي على حد سواء، أمرا حيويا لدعم تيمور - ليشتي في هذه المرحلة الهامة للتوطيد.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي في قائمتي مثل استراليا، وأعطيه الكلمة الآن.

عدد المستشارين المدنيين، وسيخفض عنصر الشرطة المدنية مرة أخرى بنسبة ٥٠ في المائة. أما العنصر العسكري، المراقبون والقوات - وعددهم حاليا ١ ٧٥٠ فردا - فمن المقرر تخفيضه إلى أقل من ٢٥ في المائة من الوجود الراهن، إلى مستوى تشغيلي أدنى يقدر بـ ٣٥٠ فردا.

وتتفق نيوزيلندا مع الأمين العام وحكومة تيمور - ليشتي بشأن أهمية الضمانات التي يوفرها استبقاء قوة عسكرية متواضعة، كما أوصي به، مع قدرة للرد السريع وقدرة محمولة جوا، للمحافظة على الثقة والاستقرار في المناطق الحدودية. وخلال زيارة وزير خارجية نيوزيلندا إلى تيمور - ليشتي في وقت سابق هذا الشهر، كان واضحا أن هناك قلقا كبيرا حيال هذه المسألة في تيمور - ليشتي - وبطبيعة الحال تكلم وزير الخارجية راموس - أورتا بشكل بليغ جدا بشأن تلك المسألة. وكان من الواضح جدا أيضا أن تيمور - ليشتي ليس لديها حتى الآن فعليا أية قدرات ذاتية للرد على أية أحداث قد تقع في المناطق الحدودية. ونيوزيلندا منفتحة للآراء بشأن أفضل السبل لتوفير تلك الضمانات. ولكن المهم هو أن تكون هذه الضمانات موثوقا بها وفعالة.

وترحب نيوزيلندا بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ومن الواضح أنه سيكون من المهم الاستمرار في معالجة مسائل ترسيم الحدود في الأشهر المقبلة، بما في ذلك على المستوى المحلي في المناطق الحدودية، بغية بناء الثقة المتبادلة والطمأنينة وبغية العمل نحو تطبيع العلاقات المحلية عبر الحدود.

كما أن نيوزيلندا تؤيد تأييدا شديدا استمرار عمل وحدة الجرائم الخطيرة لفترة عام آخر. ونؤيد أيضا اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي للمتابعة بشأن حالات إساءة معاملة حقوق الإنسان التي حصلت في تيمور

المجلس ذلك، فإننا سننضم أيضا إلى توافق الآراء بشأن قوة لحفظ السلام.

يدرك المجلس أن استراليا ما فتئت استراليا تقوم بعناية بتحليل الاحتياجات الأمنية لتيمور - ليشتي منذ فترة طويلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أبلغنا مجلس الأمن بما نؤمن أنه كان يشكل تهديدا وكيف ينبغي التصدي له. وقد أكدت التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت على أن تقييمنا كان سليما بشكل أساسي. ونرى أن التحديات الأمنية لتيمور - ليشتي - التي أبرزتها، على سبيل المثال، أعمال الشغب التي وقعت في ديلي عام ٢٠٠٢ والهجمات المسلحة بالقرب من الحدود في أوائل عام ٢٠٠٣ - ما زالت كبيرة. ولكن هذه أحداث داخلية وستقتضي استجابة من الشرطة، عوضا عن استجابة عسكرية.

أما بيئة التهديد الخارجي لتيمور - ليشتي فهي معتدلة نسبيا. فعناصر الميليشيا السابقة في غرب تيمور انخفضت تهديدها بشكل كبير؛ والجماعة الصغيرة للمتعضيين المتبقين تركز بشكل أساسي على النشاط الإجرامي عبر الحدود. وقد وقع آخر حادث أمني كبير قبل أكثر من عام، كما أن إندونيسيا ما زالت تعمل على مكافحة عمليات زعزعة الاستقرار التي تحدث عبر الحدود.

ونشارك في تقييم الأمين العام حيال الضعف في المؤسسات الأمنية لتيمور - ليشتي. فما زالت قدرات دائرة الشرطة في تيمور - ليشتي وتجربتها وأطرها السياسية محدودة، وهذا، بدوره، يشير إلى أن من المرجح أن يكون وجود مجموعة شرطة احتياطية للاستجابة لحالات الطوارئ تابعة للأمم المتحدة أمرا مطلوبا.

إن شاغلنا الأساسي هو أنه إذا لم تساعد وحدة شرطة احتياطية تابعة للأمم المتحدة تيمور - ليشتي على

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية):

أعذرني، سيدي الرئيس، عن تجاوز المجالات، إذ أنني، خلافا للسفير محبوباني، سأحتاج إلى كل الدقائق الخمس من الوقت المخصص لي. ولذا سمحوا لي أن ادخل مباشرة في جوهر الموضوع.

إننا في استراليا نعتز بما قمنا به لمساعدة تيمور - ليشتي في بناء ديمقراطية مستقرة ومستدامة. ولم يفعل أي بلد أكثر مما فعلناه. ونبقى ملتزمين بمساعدة تيمور - ليشتي في التحديات الأمنية والإمائية التي تواجهها. وبالترافق مع الأمم المتحدة، فإن لدينا مصلحة كبيرة في ضمان تمكين تيمور - ليشتي من التصدي للتحديات التي تواجهها، ومن التغلب عليها وبطبيعة الحال، ما فتئ إسهام استراليا يشكل جزءا من جهد دولي تعاوني وفعال بقدر كبير. وورغبتنا القوية هي أن يستمر هذا النهج التعاوني القائم على توافق الآراء بينما ندخل في مرحلة جديدة للمشاركة مع تيمور - ليشتي.

وبالرغم من التقدم المشجع، يبقى تقديم المزيد من المساعدة الدولية إلى تيمور - ليشتي أمرا ضروريا. وهذا أمر لا شك فيه؛ وما نحتاج أن ندركه على النحو الصحيح هو شكل المساعدة المطلوبة، وإن تقرير الأمين العام (S/2004/117) يشكل نقطة انطلاق مفيدة. وتؤيد استراليا تأييدا تاما التوصية بتمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية سنة واحدة مع تخفيض قوامها. وتستهدف التوصيات المجالات الصحيحة للحاجة المستمرة.

من الواضح أن البعثة بحاجة إلى شكل من أشكال المكون الأمني. وترى استراليا بشكل قوي أن وجود مكون احتياطي للشرطة تابع للأمم المتحدة أمر ضروري لمساعدة تيمور - ليشتي على التصدي للتحديات التي من المرجح أن تواجهها في حفظ القانون والنظام. وبطبيعة الحال، إذا قرر

وبالتالي لا بد أن تكون لدى وحدة الشرطة القدرات للنشر الذاتي في الوقت المناسب في كلا المنطقتين الحضرية والريفية وسبل الحصول على دعم بالطائرات المروحية.

وبشكل يومي، نتصور أن تقوم وحدة الشرطة بتعليم وحدات الشرطة الأخصائية في تيمور - ليشتي وتوفير التدريب لها، فضلا عن القيام بزيارات اتصال في جميع أنحاء البلد. ومن شأن هذا التواجد المطمئن والواضح أن يعزز الهدوء والأمن.

بإيجاز، سنرى وحدة شرطة مسلحة للمساندة وقادرة على أداء العديد من المهام التي حددها الأمين العام في تقريره عن احتياجات تيمور الشرقية بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ولن تعتمد سلامة هذه الوحدة على وجود قوة كبيرة لحفظ السلام وداعمة لها. وستكون الوحدة بحجم يمكنها من التصدي للتهديدات المحتملة للقانون والنظام. وستكون مسلحة بشكل جيد ومدعومة من الشرطة المحلية، وستخضع لتشريع مقبل، ومن المحتمل أن تدعمها قوة دفاع تيمور - ليشتي.

ونحن نعتقد أن أفضل طريق للمرحلة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة واضح. فهو يتضمن نموذجاً مبنياً على التوصيات الأساسية للأمين العام ويعالج أيضاً المخاطر الأمنية الداخلية الحقيقية والقدرات الضعيفة للشرطة. ونشجع المجلس على التحرك بسرعة لإقرار مثل هذه النتيجة والحفاظ على تقليد توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي في قائمتي هو

مثل اليابان، الذي أعطيه الكلمة.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، التي تتيح لنا فرصة جيدة جداً لتبادل الآراء بشأن مستقبل تيمور - ليشتي ودور الأمم المتحدة.

التصدي لتحدياتها الأمنية الداخلية، فما الذي سيساعد؟ ومن شأن مجموعة شرطة للاستجابة لحالات الطوارئ مصممة على النحو السليم أن تتمكن من التصدي لطائفة متنوعة من الأحداث الأمنية التي قد تنشأ، بما في ذلك في منطقة الحدود. وستضطلع تلك الوحدة بدور تكميلي ضروري لوجود أية قوة لحفظ السلام - بطبيعة الحال، إذا وافق مجلس الأمن على ذلك.

وسيكون لوحدة من الشرطة التدريب المناسب

والخبرة لتمكينها من التصدي لمشاكل تيمور - ليشتي في حفظ القانون والأمن الداخليين كما ستوفر استجابة أكثر تدرجاً وأسرع لوقوع أي حوادث. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر وحدة من الشرطة مهمة حفظ الأمن كما ستكون لديها سلطة الاعتقال. وفي إطار النموذج الذي اقترحه استراليا، فإن المسؤولية عن أعمال الشرطة اليومية والتنفيذية ستكون مقصورة على حكومة تيمور - ليشتي ودائرتها للشرطة. ولن تنشر وحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة إلا في حالات الطوارئ التي تعرض الشرطة المحلية لخطر الإرباك، وتلبية لطلب رئيس وزراء تيمور - ليشتي فقط. وإذا وافق الممثل الخاص للأمين العام - بعد التشاور مع مستشار الأمم المتحدة للشرطة وقائد الوحدة - ستكون الوحدة الوكالة القائمة في أي حادثة حتى تتم تسويتها وتعاد المسؤولية رسمياً إلى حكومة تيمور - ليشتي. وهذا النموذج مماثل لترتيبات الاستغاثة التي اقترحتها الأمين العام لقوة حفظ السلام. وتشير تجربة استراليا إلى أن تلك الترتيبات للقيادة والسيطرة تنجح في الواقع.

وأود أن أقول بصراحة إننا نتعاطف تعاطفاً كاملاً

مع الحاجة إلى قوة حماية لضباط الاتصال العسكريين غير المسلحين، كما أننا نتصور أن تكون لوحدة الشرطة أيضاً القدرات لحماية موظفي الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، كما فعلت الشرطة الدولية للأمم المتحدة في سياقات أخرى.

على أيدي خبراء مدنيين. ولهذا السبب، نحن نؤيد توصية التقرير بأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة التي تُمدد ولايتها أن تضم ٥٨ مستشاراً مدنياً في جميع مجالات الإدارة الحكومية، بما في ذلك الإدارة المالية، وفي قطاع العدل.

وتتعلق النقطة الثانية بقضية الأمن والسلامة في تيمور - ليشتي. وتعتقد اليابان أنه ينبغي لنا أن نولي اهتماماً جاداً للحالة في تيمور - ليشتي، التي يصفها التقرير على النحو التالي:

”هناك على ما يبدو افتقار إلى ثقة الجمهور التيموري بالحالة الأمنية بعد أيار/مايو ٢٠٠٤“
(S/2004/117، الفقرة ٤٩).

كذلك يشير تقرير الأمين العام إلى المهام التي ستناط ببعثة الأمم المتحدة التي تُمدد ولايتها، ويقترح بقاء عدد صغير من مسؤولي الاتصال العسكري منتشرين في منطقة الحدود، وفرقة من قوات حفظ السلام قوامها الحد الأدنى لتوفير الحماية لجميع موظفي الأمم المتحدة، ومستشارين للشرطة المدنية لدعم تطوير قوة شرطة تيمور - ليشتي. وترى الحكومة اليابانية أن هذه المقترحات جاءت نتيجة لتقييم الحالة في تيمور - ليشتي وتعكس إرادة حكومة تيمور - ليشتي وشعبها. فنحن نعتقد أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تبلغ أقصى فعاليتها عندما تتوافق مع نوايا حكومات وشعوب البلدان المتلقية، وعندما تُنفذ على أساس توافق موحد في الآراء داخل المجتمع الدولي. ومنتظر من المجلس أن ينظر بجدية في تقرير الأمين العام لدى تحديد أنواع المهام التي ينبغي الإبقاء عليها في بعثة الأمم المتحدة التي تُمدد ولايتها.

ودعماً لبناء تيمور - ليشتي المكتفية ذاتياً، تعهدت اليابان بتقديم مساعدات قيمتها الإجمالية ٦٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث التالية للاستقلال، وهي ما فتئت

كما أود أن أشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد راموس - أورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي.

ترحب حكومة اليابان بحقيقة أنه، منذ استهلّت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أنشطتها، تم إنجاز الكثير في مجالات الإدارة العامة، والجرائم الخطيرة، والأمن الأمنية الداخلية والخارجية، بما في ذلك التقدم في قضايا مراقبة الحدود. كما أننا نرحب بالأنباء التي تفيد بتحقيق مزيد من التعزيز لعلاقة تيمور - ليشتي مع إندونيسيا.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة ستنتهي في أيار/مايو القادم. ولكننا نعتقد أنه يبقى لزاماً على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه إلى تيمور - ليشتي، وكما يؤكد تقرير الأمين العام، في مجالات مثل الإدارة العامة، والقضاء، والأمن والاستقرار الوطنيين. وتدرك حكومة بلادي أن تعزيز وبناء السلام هما أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي، ونحن نعتقد أن من الأهمية الحاسمة أن تضمن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي رسوخ واستدامة تلك المنجزات الأولية والقيمة في مجالات السلام وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية.

إن ما حققه المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي منذ أن بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية هناك يمكن اعتباره قصة نجاح رائعة، ولذلك فنحن نرحب باقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسنة أخرى إضافية، وذلك من أجل تعزيز ما أُنجز حتى الآن على أساس راسخ بقدر المستطاع.

وتود حكومة اليابان أن تبدي ملاحظتين فيما يتعلق بتمديد فترة بعثة الأمم المتحدة. أولاً، هناك أهمية حاسمة لتوفير الدعم لبلد في مثل تيمور - ليشتي في مجال بناء الدولة

ترى إندونيسيا أنه أيا كانت الآلية التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة، فإنه يجب على مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقة الإيجابية بين إندونيسيا وتيمور-ليشتي. وكما علمنا أيضا من تقرير الأمين العام، فإن الحالة في تيمور - ليشتي ما فتئت تزداد استقرارا بشكل مطرد، وأن الطابع الودي لعلاقتها مع إندونيسيا أخذ في التزايد.

منذ البدايات الأولى، أظهرت إندونيسيا اهتمامها الثابت بإقامة علاقات ودية مع تيمور - ليشتي. ونتيجة لذلك، تم تعزيز العلاقات الحكومية بين كلتا الدولتين على نحو متزايد. وتتسم تلك العلاقة بالتزام قوي على أرفع مستوى سياسي، وهو ما تجلّى في الزيارات التي قام بها كلا الرئيسين، والزيارات المنتظمة لوزيري الخارجية، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة، ولجنة مشتركة للحدود، وآليات أخرى ثنائية.

ولقد أنشأت اللجنة الوزارية عددا من الأفرقة العاملة للتعامل مع قضايا الحدود، والتجارة، والمالية، والأمور القانونية، والشؤون التعليمية والثقافية، والنقل والاتصالات.

وعلى الصعيد الإقليمي، تم تنفيذ مبادرة إندونيسيا للحوار في جنوب غربي المحيط الهادئ، وهو الحوار الذي تشارك أيضا في عضويته تيمور - ليشتي. وعُقد الحوار الوزاري الثاني في نيويورك في ٢٠٠٣. وسارعت إندونيسيا أيضا إلى تشجيع تيمور - ليشتي على المشاركة في اجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، من المهم أن نتذكر أنه، من خلال التعاون الوثيق بين الحكومتين ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، قد عاد أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ بصورة طوعية إلى تيمور - ليشتي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت إندونيسيا أنه لا يوجد لاجئون آخرون من تيمور - ليشتي. وبقيّة التيموريين

تنفذ ذلك بانتظام، مع التركيز على بناء السلام وإعادة الإعمار في ثلاثة مجالات أساسية - الزراعة، والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية. ويسعدنا أن نعلم أن الطرق والجسور التي أنشأها وأصلحها الفريق الهندسي التابع لقواتنا للدفاع الذاتي من أجل أنشطة بعثة الأمم المتحدة تعود بالفائدة على شعب تيمور - ليشتي. ونحن نعتقد أن مثل هذا الدعم ينسجم مع احتياجات تيمور - ليشتي، كما يصفها تقرير الأمين العام.

وأود أن أعيد التأكيد على مدى أهمية توحيد زعماء تيمور - ليشتي لصفوفهم في حكم بلدهم، وأهمية مشاركة شعب تيمور - ليشتي في جهود بناء الدولة باعتبار ذلك مسؤولية خاصة به، وأهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم دعمه. وستواصل الحكومة اليابانية، من ناحيتها، تقديم المساعدة الملائمة لتعزيز السلام والتنمية في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل إندونيسيا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني أولا وقبل كل شيء بالإعراب عن التقدير لوجود وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد راموس - أورتا. ولقد أولى وفد إندونيسيا دائما أهمية كبرى لأي نقاش يتعلق بتيمور - ليشتي، خاصة بالنظر إلى علاقتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع إندونيسيا. كما تقدر بلادي الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في مساعدة عملية تنمية تيمور - ليشتي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، والتي ستنتهي ولايتها في أيار/مايو من هذا العام. ونأمل أن تلقى أيضا إسهامات إندونيسيا في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المجتمع الدولي.

الجزر غير المأهولة بالقرب من أويكوسي التي لم يتفق البلدان رسمياً على ملكيتها“ (S/2003/117، الفقرة ١٠).

ونحن نرى أن هذا يمكن أن يعطي صورة خاطئة عن إندونيسيا، لا مبرر لها وذات أثر سلبي. أولاً، لم ينشأ توتر بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ثانياً، توضح الوثائق القانونية الوطنية والدولية الموجودة أن الموضوع غير المأهول المشار إليه، جزيرة باتيك، يتبع لإندونيسيا. وبالتالي نتيجة لهذا الوضع لم تنشأ حاجة إلى اتفاق رسمي فيما يتعلق بملكية الجزيرة، كما يقترح التقرير. ورغم أن سلاح البحرية الإندونيسي أجرى بالفعل تمريناً بحرياً روتينياً صغيراً على الجزيرة، فإنه فعل ذلك في نطاق الأراضي الإندونيسية قطعاً.

أخيراً، ظلت إندونيسيا تعمل لتحقيق أفضل المصالح لجميع الإندونيسيين وجيرانهم والمجتمع الدولي. وأظهرت بطرق شتى التزامها بضممان إحداث تحسينات في تيمور - ليشتي وتصميمها على ذلك. وبوسعي أن أؤكد لمجلس الأمن أن حكومتنا ستواصل تلك الجهود. وبذلك الروح ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دي سانتا كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): بغية الالتزام بالزمن الذي حددتموه، سيدي، سأوجز بياني.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على آخر تقاريره عن الحالة في تيمور - ليشتي وجان - ماري غينو على العرض الذي قدمه. وأود أيضاً أن أرحب بوجود وزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا وإسهامه القيم للغاية في هذه المناقشة.

الشرقيين البالغ عددهم ٢٨ ٠٠٠، الذين اختاروا البقاء في إندونيسيا، تتخذ الآن الإجراءات لمنحهم الجنسية الإندونيسية وستتاح لهم فرصة الانتقال إلى أمكنة أخرى داخل إندونيسيا. غير أن حكومة إندونيسيا مستعدة على مساعدة أي من يريد منهم العودة إلى تيمور - ليشتي .

أنتقل الآن إلى مسألة الأطفال التيموريين المنفصلين عن أسرهم. بما أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لن يتدخل مباشرة في هذه المسألة، فإن حكومة إندونيسيا، بالتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي، ستتولى العناية الكاملة بالأطفال عن طريق لم شملهم مع أسرهم وإدماجهم محلياً. وحتى كانون الأول/ديسمبر، حلت أكثر من ٢ ٠٠٠ حالة عن طريق لم شمل الأسر. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من أطفال تيمور الشرقية الذين يعيشون في تيمور - ليشتي منفصلين عن آبائهم وأمهاتهم الموجودين حالياً في إندونيسيا، ويجب ألا ننساهم. وهذه من المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الوزارية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي.

وقد عملت إندونيسيا وتيمور - ليشتي بجهد لبناء علاقة قوية على أساس سياسات تستشرف المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تدعم بعثة الأمم المتحدة تلك العلاقة القوية.

بعد أن ذكرت الحقائق الإيجابية وأكدت على العلاقة الجيدة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، ينبغي أن أشدد على أنه من سوء الطالع ومن دواعي الأسف أن التقرير يتضمن أفكاراً لا مبرر لها ولا تعبر بدقة عن حقيقة الأمر. إذ يقول التقرير، مثلاً، إنه

”نشأت توترات عقب إجراء القوات المسلحة الإندونيسية لمناورات عسكرية دون معرفة مسبقاً من جانب نظيرتها التيمورية على إحدى

تمكنا من إقامة بلد من الرماد بمعنى الكلمة. وفي الوقت نفسه، ظل الوجود الدولي يتناقص بصورة منتظمة. وأود أن أذكر بأن بعثة الأمم المتحدة كانت في أيار/مايو ٢٠٠٠ تشمل ٥٠٠٠ من المراقبين والجنود؛ وبعد عامين انخفضت إلى ١٧٥٠. واليوم يوصي الأمين العام بأن يقتصر هذا الوجود على عنصر عسكري يتألف من ٣٥٠ من المراقبين والجنود. وهذا الاتجاه الواضح يدل على أن تيمور - ليشتي، وهي بعيدة من أن تصبح ضحية لأعراض الانتكال على الأمم المتحدة، تستعد بنجاح لنهاية عملية حفظ السلام تلك في المستقبل القريب. ولا يسعنا إلا أن نتمنى لو أن عمليات حفظ السلام الأخرى، على الرغم من أهميتها التي لا شك فيها، تمكنت من تحقيق هذا القدر من الإنجاز في هذه الفترة الزمنية القصيرة.

وكما هي الحالة في الماضي، لا تزال البرتغال ملتزمة بالأمر ومستعدة للإسهام في توطيد وتنمية تيمور - ليشتي وجهود الأمم المتحدة في ذلك الشأن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

تايلند.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية):

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أحاطب فيها هذه الهيئة بصفتي الجديدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تيمور - ليشتي.

لقد اهتمت تايلند اهتماما شديدا بمسألة تيمور -

ليشتي، ليس لأن ذلك البلد الذي يمثل أحدث الأعضاء في الأمم المتحدة جار في منطقتنا القريبة فحسب، ولكن لأنه أيضا حالة نجاح ثابتة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وممارسات بناء الدولة. ومسألة أن يصبح بلد من البلدان مستقلا ومعترفا به في بضع سنوات فقط يعود الفضل فيها

بما أنني أؤيد البيانين المقدمين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان الناطقة بالبرتغالية، سأدلي بثلاث ملاحظات فقط. أولا، إننا نوافق على تقييم الأمم المتحدة للحالة في تيمور - ليشتي ونشاط حكومة تيمور - ليشتي تقييمها لجوانب قصورها في التغلب على المشاكل الأمنية الداخلية والخارجية. وفي الواقع أن مهددات الاستقرار الداخلي يمكن أن يتوقع استمرارها فيما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤ ونحن نعلم أن قوات الدفاع والأمن التيمورية لا تزال ضعيفة وتفتقر إلى التجربة، ومن الواضح أنها لا تستطيع الاستجابة بفعالية للاضطرابات الكبيرة.

وفي هذا السياق، حتى المستويات المنخفضة من عدم الاستقرار يمكن أن يكون لها أثر كبير وعواقب خطيرة على استقرار تيمور - ليشتي. ونلاحظ أن هناك مشكلة مستمرة ناتجة عن وجود ٢٨٠٠٠ من اللاجئين السابقين على طول الحدود. وكانت هناك تقارير عن رؤية عصابات مسلحة وعناصر إجرامية وبوادر للإعداد لأنشطة مزعومة للاستقرار من جماعات تيمورية ذات نوايا غامضة.

ونقطتي الثانية نتيجة مباشرة لذلك التصور. ففي ظل

الظروف الحالية، تؤيد البرتغال بقوة اقتراح الأمين العام الرامي إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمرحلة توطيد إضافية مدتها ١٢ شهرا في شكل محفّض ومعدل، على نحو ما هو بيّن في تقريره. وهذا الدعم سيضم عناصر عسكرية، رغم أنه أقل بكثير من المستوى الحالي.

وملاحظتي الأخيرة تتعلق بمسؤولية المجتمع الدولي

ومجلس الأمن فيما يتعلق بتيمور - ليشتي. وبوسع المجلس أن يفخر بالإسهام الذي قدمه بلا توان للشعب التيموري. إذ جعل المجلس من الممكن خلق ذلك البلد بمعنى الكلمة. وكل هذا بدأ قبل أربع سنوات فقط. وخلال هذه الفترة

وبالنظر إلى الطبيعة العامة المتفجرة في بلد ناشئ حديثاً، وتعدد كامل عملية بناء الدولة في الوقت الذي ما زال يجري فيه تعزيز حكم القانون والمؤسسات في تيمور-ليشتي، فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في ذلك البلد لفترة أخرى. ولهذا، تؤيد تايلند استمرار وجود للأمم المتحدة هناك، كما يقترح الأمين العام.

وقد اضطلعت تايلند دوماً بدور نشط جداً في تقديم المساعدة إلى تيمور-ليشتي منذ عام ١٩٩٩. ويتجلى التزامنا طويل الأمد بتقديم المساعدة إلى تيمور-ليشتي في اشتراكنا في العمليات الدولية لحفظ السلم وبناء السلم، بدءاً من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى بعثة الأمم المتحدة الحالية للدعم في تيمور الشرقية. ولتايلند الآن ٦٢ من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين في تيمور-ليشتي، بينهم خبراء في إزالة الألغام، وأفراد طبيون، ومراقبين عسكريين، وأفراد إداريون. وتود تايلند أيضاً، في هذا الشأن، أن تؤكد مجدداً استعدادها لمواصلة الاشتراك في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم في تيمور-ليشتي بعد ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

ولقد ذكر الأمين العام نفسه مراراً وتكراراً أنه لا يمكن أن يقوم سلام من دون تنمية اقتصادية، ولا يمكن أن يقوم سلم أو تنمية اقتصادية دون عدالة اجتماعية. وما زال السلم الدائم بعيد المنال وأمثلاً بعيد التحقيق في تيمور-ليشتي التي هي بلد ما برح يتصدى لانتشار الفقر والجوع وارتفاع معدل الأمية، وعدم كفاية نظام الصحة العامة والهياكل الأساسية والديمقراطية التي ما زالت في طور البداية. إلا أن البلد لا تعوزه الإمكانيات اللازمة للنمو والاستقرار. وإذا كنا جادين بشأن تحقيق الأهداف الثمانية الواردة في إعلان الألفية في الوقت المحدد، فعلياً أن نساعد تيمور-ليشتي والبلدان الأخرى الأقل حظاً وأقل مواردنا على الاضطلاع بمهام تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

بقدر كبير إلى إرادة وتصميم شعبه وبقدر أكبر، ربما، إلى الجهود الجماعية للأمم المتحدة وفرادى البلدان في المساعدة على إبراز دولة جديدة إلى حيز الوجود.

إن ميلاد دولة ما عملية معقدة وشاقة دائماً، تستتبع تضحيات وألماً بينما تجلب فرحاً وفخراً كبيرين لشعبها. ورعاية دولة مزقتها الصراعات والعنف حتى تصبح مستقرة، ومعتمدة على نفسها، ومواطننا دولياً مسؤولاً، مهمة أكثر مشقة تتطلب فترة طويلة من الدعم الدولي، فضلاً عن المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة. وينبغي للأمم المتحدة ضمان استمرار سيادة السلم والأمن حتى يصبحا غير قابلين للرجعة عنهما في تيمور-ليشتي، لأن وجود بيئة سالمة وآمنة شرط أساسي ليشروع البلد في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سلسة. والسؤال المطروح: ما هي المساعدة التي تحتاجها تيمور-ليشتي في الوقت الحالي وإلى أي حد ينبغي أن نقدمها؟

وترحب تايلند بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/117)، وتقدر التقييم الذي قدمه السيد غينو، وكيل الأمين العام عن الحالة على أرض الواقع. وأصغى وفدي بانتباه إلى بيان السيد خوسيه راموس - أورتا وزير الخارجية والتعاون في تيمور-ليشتي، وإلى الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس ودول أعضاء أخرى. وعلى الرغم من تباين الآراء فيما يتعلق بنطاق وطبيعة المتطلبات الأمنية اللازمة لتيمور-ليشتي، ثمة رأي مشترك بازغ حول الطاولة هنا وهو أننا يجب أن نتأكد من تعزيز المكاسب التي تحققت على امتداد السنوات الأخيرة في تيمور-ليشتي، ومن أن البيئة الأمنية مستقرة قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من الميدان.

الآخرين أيضاً ترحيبهم بالسيد راموس - أورتا وزير الخارجية فيما بيننا اليوم.

ويسرنا أن نلاحظ أن الحالة العامة في تيمور- ليشتي ما زالت تسجل تقدماً مشجعاً. ونرى أن التقدم الملحوظ المسجل في تيمور- ليشتي في ظل قيود عديدة تواجه الدولة المستقلة حديثاً، ما كان له أن يتحقق دون التزام قيادة البلد وتصميمها وعزمها القوي ودون الدعم المقدم من التيموريين عامة.

لئن كنا نشيد بذلك التقدم، فإننا يجب أن نتشاطر الملاحظات والشواغل التي أعرب عنها الأمين العام: فعلى الرغم من الإنجاز المتحقق ما زالت الحالة هشة في مجالات عديدة. ولهذا ينبغي لنا أن نتجنب أي شعور بالرضا عن الذات إزاء ما تحقق حتى الآن. فالحقيقة هي أن تيمور- ليشتي ما زالت في هذه المرحلة بحاجة إلى استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة وإلى المساعدات الخارجية الأخرى.

ويتضح من تقرير الأمين العام إلى المجلس أن تيمور- ليشتي لن تكون جاهزة للاكتفاء الذاتي في فترة السنتين المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. فالتقدم المحرز في مجالات عديدة ضمن إطار المجالات البرنامجية الثلاثة للبعثة ما زال هشاً، ولا يمكن أن تترك تيمور- ليشتي لكي تعنى بنفسها من دون استمرار وجود البعثة بعد ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

وقد أبرز التقرير في مجال الإدارة العامة الحاسم الأهمية، على سبيل المثال، أن الإدارة ما زالت تفتقر إلى المهارات الإدارية، ولم تكتسب بعد المهارات اللازمة للاضطلاع بعدد من المهام الأساسية، بما فيها مهام في مجال الشؤون المالية الهام. وأشار أيضاً إلى أن الإطار التشريعي والتوجيهي للإدارة ما زال في مرحلة مبكرة جداً من التطور. ووجه الانتباه أيضاً إلى نظام العدل في تيمور- ليشتي الذي

وتدرك حكومة تايلند التكامل القائم بين السلم والتنمية والرغبة في تعزيز وتقوية الأمن البشري في تيمور- ليشتي وفي جميع أرجاء منطقتنا. ونرحب بأن يكون لتيمور- ليشتي قدر أكبر من التعامل مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وباشتراكها في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونشجع ذلك. وقدمننا أيضاً مساعدة تقنية واقتصادية ثنائية لتيمور- ليشتي في ميادين شتى تشمل الزراعة، والصحة العامة، ومصايد الأسماك، والتجارة، والاستثمار، والصناعة المصرفية والتأمين، والسياحة، والأمن الداخلي، والطاقة. ويسعدني أن أشير إلى بدء ظهور اتجاه إيجابي نتيجة لبرنامجنا الثنائي لتقديم المساعدة لتيمور- ليشتي وشعبها، ونأمل أن تمكن برامجنا التدريبية الطلاب والموظفين من أن يصبحوا موارد بشرية قيمة حاسمة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في بلدهم.

ولي وطيد الأمل في أن يتسنى عمل ما هو أكثر لمساعدة تيمور- ليشتي على تأمين بقائها وانتعاشها بذاتها. وبوسع مجلس الأمن أن يسهم في تحقيق تلك الغاية بتمديد ولاية وجود الأمم المتحدة في تيمور- ليشتي لفترة أطول، كما يوصي الأمين العام. ولا شك أن تيمور- ليشتي التي يسودها الاستقرار والديمقراطية والرخاء ستزيد من تعزيز السلم والتنمية الإقليميين والعالميين وستسهم في ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة تايلند على العبارات الرقيقة التي وجهتها إليّ وأرحب بها أيضاً في عملها في نيويورك.

وأعطى الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد مهد رضي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولاً، أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (S/2004/117) وللسيد جان - ماري غينو على العرض الذي قدمه صباح اليوم عن الحالة في تيمور - ليشتي. ونشاط

جداً تمتعاً تاماً بالأمن والاستقرار. ويجب تقديم الدعم اللازم وإتاحة الوقت الكافي لتيمور- ليشتي لضمان ألا يبدد ما تحقق من سلم واستقرار وتقدم.

وإننا إذ نؤيد توصيات الأمين العام على النحو الوارد في تقريره، نود أن نؤكد أنه يلزم، عند تحديد حجم قوة حفظ السلام، النظر بدقة في التهديد الفعلي المتوقع في ذلك البلد. وينبغي أن يكون حجم القوة ملائماً ومتناسباً مع التهديد الحقيقي. ونود أن نؤكد أن القوة التي يزيد حجمها عما ينبغي قد لا تبشر بالخير فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة التي تحظى بالعناية الآن والتي تنسم بالأهمية العالية للسلم والأمن في المنطقة. وسينطوي هذا أيضاً على تكاليف إدامة عالية على نحو لا لزوم له.

وستواصل ماليزيا، بصفتها بلداً يقع في المنطقة، تقديم الدعم والمساعدة لتيمور- ليشتي في عملية بناء الدولة قدر طاقتنا واستطاعتنا. وإننا، كما أكدنا لتيمور- ليشتي، على استعداد لتشاطر خبراتنا السابقة في بناء الدولة، نظراً لما للماليزيا من أوجه مماثل عديدة مع هذا البلد. وسنواصل تقديم المساعدة التقنية في شتى الميادين، حسبما تمت مناقشته والاتفاق عليه بين حكومتينا، لمساعدة تيمور- ليشتي في تنميتها الوطنية.

ونؤمن بأن مما يكتسي أهمية حاسمة أن يقدم المجتمع الدولي - وعلى وجه خاص أصدقاء تيمور- ليشتي في المنطقة - دعمهم التام لتيمور- ليشتي. ونرحب بحرارة بالاتصالات البنّاءة الحميمة والإرتباطات الثنائية الودية بين تيمور- ليشتي وجارتها الأقرب والأهم، إندونيسيا. ونؤمن بأن هذا يبشر بالخير لتيمور- ليشتي في رغبتها في تأدية دور مفيد في المنطقة ولطموحات بلدان المنطقة في السلام والاستقرار.

ما فتى ضعيفاً بصفة خاصة، مما يؤدي إلى آثار سلبية وخيمة على الأداء السليم لدوائر العدل والشرطة والسجون.

وفي مجال الأمن، بالمثل، ما زال يتعين أن يكون بوسع الشرطة الوطنية في تيمور- ليشتي، وهي المؤسسة المركزية والرئيسية لأمن البلد واستقراره، أن تفي بمسؤولياتها على نحو فعال. وعلى الرغم من إحراز تقدم هام في تطوير قوة الشرطة الوطنية، لوحظ مع القلق أن قدرتها وخبرتها وأطرها ما زالت محدودة.

ولوحظ أيضاً أن قوة الدفاع في تيمور- ليشتي لن تكون قادرة قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ على إنشاء قوة فعالة للانتشار السريع للتصدي للمجموعات المسلحة في المناطق الحدودية. ويعزى هذا في المقام الأول إلى جملة أمور منها التأخير في إجراءات التجنيد والتزويد بالمعدات والتدريب.

ولقد أبرز الأمين العام الكثير من الأمثلة الموجودة في مجالات عديدة والتي تشير إلى الحاجة إلى تمديد بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأكد أنه سيكون من الأساسي تقديم المزيد من المساعدة لتعزيز المكاسب التي تحققت وزيادة تلك المكاسب في جو من السلم والاستقرار. واختتم الأمين العام تقريره بتوصية المجلس بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، مع تقليص حجمها وتعديل ولايتها.

وتؤيد ماليزيا توصية الأمين العام بشأن تمديد البعثة لمدة سنة أخرى مع تقليص حجمها وتعديل ولايتها، على النحو الوارد في تقريره إلى المجلس. ونرى، نظراً للمدة القصيرة نسبياً التي انقضت منذ أن نالت تيمور- ليشتي استقلالها، أنه سيكون من الإفراط في الطموح توقع أن يكون بوسع مختلف المؤسسات التي أنشئت بمساعدة من الأمم المتحدة ومساعدة ثنائية أن تؤدي أعمالها على نحو واف وأن تكون على استعداد لضمان تمتع هذه الدولة الفتية

مصلحة الشعبين الجارين إزاء القضايا المشار إليها في التقرير في أقرب فرصة ممكنة.

تضمن تقرير الأمين العام مقترحات محددة لتقديم المساعدة لتيمور - ليشتي للفترة القادمة في مجالات تأمين الاستقرار والعدالة، والأمن الداخلي وفرض القانون، والأمن الخارجي والسيطرة على الحدود. كما يتضمن التقرير في نهايته مجموعة قيّمة من الملاحظات. ويتفق وفدي مع تحليل الأمين العام والأفكار الهامة التي طرحها لمتابعة منظومة الأمم المتحدة بمختلف عناصرها تقديم المساعدات المطلوبة لتعزيز الإنجازات التي تم تحقيقها والبناء عليها. وفي الوقت الذي نعبر فيه عن تقديرنا للدول المانحة، فإننا نأمل منها متابعة دعم عملية البناء والتنمية في تيمور - ليشتي بشكل مستمر.

لاحظ وفدي بشكل خاص تأكيد الأمين العام في العديد من الفقرات أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي ما زالت تقوم بدور حاسم في الوقت الذي ما زالت تتطور فيه القدرات الأمنية لهذا البلد. وتتفق مع الأمين العام في أن قدرة الجهات التيمورية للرد على أية تحديات أمنية طارئة ما زالت بحاجة إلى المساعدة والدعم من الأمم المتحدة. وفي هذا المجال اطلع وفد سورية باهتمام أيضا على الرسالة التي وجهها السيد ماري ألكاتيري، رئيس وزراء تيمور - ليشتي إلى الأمين العام (S/2004/114) بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ والتي يطلب فيها تمديد وجود إحدى كتائب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤ مدعومة بالطائرات العمودية. وانطلاقا من صحة ما ورد في تقرير الأمين العام، والحاجة الماسة إلى هذه القوة كما ورد في رسالة رئيس وزراء تيمور - ليشتي، وفي بيان السيد وزير خارجية تيمور - ليشتي أمام المجلس هذا الصباح، فإن سورية تعبر عن دعمها لاقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي، استجابة لهذا

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): يسرني أن أرحب بيننا في هذا الاجتماع بالسيد خوسيه راموس هورتا، وزير خارجية تيمور - ليشتي. نتمنى له ولحكومته وشعبه كل النجاح في بناء بلدهم الناشئ. ويسعدني أن أعبر عن شكرنا للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تقريره الخاص عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي، وكذلك للسيد جان ماري كماليش شارما، الممثل الشخصي للأمين العام في تيمور - ليشتي، تستحق كل التقدير.

يستعرض التقرير الخاص للأمين العام بشكل شولي كافة التطورات الهامة التي شهدتها تيمور - ليشتي منذ نيلها استقلالها، والإنجازات التي تم تحقيقها في مجال إعادة الإعمار، والتحديات التي ما زالت ماثلة هناك. وسمحوا لنا أن نؤكد صحة ما ورد في العديد من البيانات التي تم إلقاؤها وأشارت إلى أن تيمور - ليشتي هي واحدة من قصص نجاح الأمم المتحدة نتيجة للمتابعة الحثيثة التي تحققت نتيجة للجهود الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بتصفيّة الاستعمار، أو للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن، أو الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

يؤيد وفد سورية ما ورد في التقرير من أن المؤسسات السياسية في تيمور - ليشتي استمرت بالتطور وأن التقدم الذي تم تحقيقه يثير الإعجاب. كما يعبر وفدي عن ارتياحه لما ورد في الفقرة التاسعة من هذا التقرير والتي تشير إلى أن الاتصالات الممتازة التي ميزت العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا قد استمرت طيلة الفترة الماضية، مدعومة بالتزام على أعلى المستويات السياسية لكلا الجانبين. وكلنا أمل في أن تتوصل حكومتا البلدين إلى اتفاقيات تلي

بتحقيق الاستقرار وتطوير الديمقراطية ومجمل مهمة بناء القدرات على الطريق المؤدي الى مجتمع مكتف ذاتيا. وفي هذا المضمار يشاطر وفدي الشواغل المذكورة في تقارير الأمين العام السابقة وتقريره الحالي.

ويؤمن وفدي بأن تقييمات الأمين العام تعبر بفساحة عن طلب دولة السيد ماري ألكاتيري، رئيس وزراء تيمور - ليشتي، وتوصيات بعثة التقييم الفنية التي زارت تيمور - ليشتي في الشهر الماضي. ومن الواضح من التقارير أن تيمور - ليشتي تتطلب مزيدا من المساعدة للحفاظ على المكتسبات المحققة وإحراز المزيد من التقدم في مجالات الاستقرار، والديمقراطية والعدل، والأمن الداخلي وتطبيق القوانين، والأمن الخارجي والسيطرة على الحدود. وتنفق مع رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بدور في عملية بناء الأمة في البلد ريثما تتمكن تيمور - ليشتي من الوقوف بثبات على أقدامها.

وننظر باهتمام شديد الى توصيات الأمين العام ونؤيد تمديد وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. ومن الواضح أن الدعم الكبير والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لا يجوز قطعها قبل الأوان. وجمهورية كوريا تؤمن بأن التقييم الشامل للحالة السائدة يجب أن يمثل الأساس لأي عملية صنع قرار بشأن أفضل الطرق لتنظيم وهيكل الجهود الدولية.

ويثق وفدي بأن جهود المجتمع الدولي والمساعدة التي يقدمها، بالاقتران بتفاني وتصميم شعب تيمور - ليشتي، ستنتج في تأسيس أمة تهيمن بسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. إن جمهورية كوريا بوصفها من المساهمين الرئيسيين بقوات من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠ ما برحت ملتزمة بتحقيق هذه الغاية النبيلة.

الطلب، وتأمل أن يلي مجلس الأمن في أي قرار يتخذه لاحقا ويجمع أعضائه طلب حكومة تيمور - ليشتي الشيء الذي سيضمن إيجاد بيئة مستقرة لزيادة قدرات مؤسسات هذا البلد الناشئة وترسيخها.

الرئيس (تكلم بالـصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كم سام - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالترحيب بحضور وزير خارجية تيمور - ليشتي وبشكر الأمين العام على تقريره الخاص عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (بعثة تيمور - ليشتي) (S/2004/117). ويعرب وفدي أيضا عن امتنانه للسيد غينو على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

أثناء الأشهر الـ ١٨ الماضية تحقق تقدم كبير في تنفيذ ولاية بعثة تيمور - ليشتي في مجالات نشر الديمقراطية والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعزى الفضل في المنجزات الكبيرة المحرزة في تلك المدة القصيرة الحكومة التيمورية المنشأة حديثا لالتزامها الثابت وجهودها الدؤوبة ولشعب تيمور - ليشتي على مثابته أمام تحديات منيعة.

والأمم المتحدة أيضا اضطلعت بدور محوري في إحراز التقدم في تيمور - ليشتي. فالبيئة المستقرة التي ظهرت بفضل إجراءات مجلس الأمن كانت أهميتها حاسمة في نجاح المساعي الجارية لتوطيد استقلال الأمة الوليدة. وفي ذلك الصدد نستشهد بالشراكة الوثيقة بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة كنموذج للمهام المستقبلية في حالات ما بعد الصراع.

لقد وصلت تيمور - ليشتي الآن الى مفترق طرق في عملية بناء السلام. وتيمور - ليشتي، شأنها شأن الكثير من البلدان الحديثة الاستقلال، تواجه التحديات الضخمة المقترنة

إن توصيات الأمين العام في الفقرة ٦٤ من تقريره هي توصيات سليمة واستراتيجية وتضفي موثوقية على الاستثمار الهائل الذي قدمته المنظمات الدولية والدولية الحكومية والاستثمار الثنائي في تيمور - ليشتي الذي أفضى إلى بعثة ناجحة تحت القيادة الملهمة للسفير كاماليش شارما.

ولذلك نشق كل الثقة بأن حكومة تيمور - ليشتي ستكون في وضع أفضل لتسخير مواردها وإرادتها السياسية لاتخاذ أي تدابير تشريعية وتنفيذية استثنائية. وقد أبلغ عن تحقيق المزيد من التقدم في المسألة الحساسة جدا المتمثلة في ترسيم الحدود. ومرة أخرى نشعر بالطمأنينة بأن تيمور - ليشتي وإندونيسيا سوف تعملان معا من أجل حل هذه المسألة. إن حل هذه المسألة في نهاية المطاف له أثر على وضع اللاجئين والأشخاص المشردين وعلى السلم والأمن المستدامين.

وبينما نؤيد تماما العملية الديمقراطية في تيمور - ليشتي واشتراك كتيبة مؤلفة من ٣٠٠ فرد تقريبا لا بد لنا من أن نشدد على أنه كلما دعت الضرورة إلى احترام الوقت لإنهاء البعثة. وهذا سوف يضمن لتيمور - ليشتي بأن تحقق استقلال تاما وانتقالا سلسا للتنمية وضمن جدول زمني منطقي.

وهناك الكثير مما هو في كفة الميزان في منطقة آسيا فيما يتعلق بشؤون تيمور - ليشتي. وإننا نعتز ونفخر بالتدخل الناجح للأمم المتحدة في هذه الحالة. وبوسعنا أن نعزز هذا الالتزام بدعم المجتمع الدولي لعملية مبكرة ووشيقة تتمثل في استمرار التطور السلمي والديمقراطي، وإننا نتطلع قدما إلى ذلك اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل فيجي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل فيجي.

السيد درونيماسي (فيجي) (تكلم بالانكليزية) سيدي الرئيس، كوني المتكلم الأخير بشأن هذه المسألة، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأود من خلالكم أن أشكر وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد خوزيه راموس هورتا على حضوره الشخصي لهذه الجلسة الهامة.

إن الأمين العام يسلم في تقريره الشامل (S.20004/117) الحاجة إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت في مجال السلم والأمن في تيمور - ليشتي والبناء على هذه المكاسب. ومن الواضح أن تيمور - ليشتي عليها أن تبلغ مستوى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات دون خوف من عودة بيئة تبعث على زعزعة الاستقرار. فقد علمنا التاريخ أنه عندما يجري سحب بعثة ما من بعثات عمليات السلام بصورة دائمة فعادة تعود الأحوال إلى العنف والصراع. ولقد تكلمنا في الماضي عن الخسارة التي تنجم عن عدم وجود استراتيجية خروج من تيمور - ليشتي وما يتكشف عن ذلك من أوجه ضعف مخفية في الديمقراطيات الجديدة الناشئة.

ولا بد للأمم المتحدة من أن تكون متيقظة لحماية ما يبدو أنه نزع استعمارية جديدة من حيث تطوير العمليات الديمقراطية. ومهما يكن عليه الأمر، فإن ذلك يجب أن يكون متوازنا مع احتياجات شعب تيمور - ليشتي في عملية بناء الدولة. وبالنسبة لتيمور - ليشتي نلاحظ أن الظروف مؤاتية وسليمة اللازمة لتحقيق جوهر الديمقراطية. لذلك فنحن حساسون لطلبها فيما يتعلق بمواصلة مستوى من حفظ السلام يفرضي إلى بيئة أكثر مواتاة لقيام حكومة بمساعدة الأمم المتحدة قادرة على تعزيز الاستقرار والأمن.

مجدداً إمكانيات بلده، قصة نجاح ذات شأن. ولكن المراقب الحذر سيدرك أن هذا الإنجاز الأخير ما زال بعيداً عن الرسوخ والأمان.

وبالتفاني والروح المهنية، أعانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، برئاسة سيرجيو فييرا دي ميلو المتميزة، على إنشاء دولة جديدة، تتمتع بمستويات رفيعة في حياتها العامة ورؤية استراتيجية لمستقبلها. ويجري في الوقت الراهن إكمال هذه المهمة الشاقة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، التي خلفت الإدارة الانتقالية. ورغم أنه قد تم إنجاز الكثير، فإن مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تدرك أن تيمور - ليشتي ما زالت بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة حتى تصبح دولة مستقرة ومكتفية ذاتياً.

ويشير تقرير الأمين العام الخاص عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، الذي قدم في الأسبوع الماضي، بحق إلى أن من الملائم تطبيق مفهوم تخفيض الحجم على نحو متسم بالتوازن والحرص. وتعرب المجموعة عن ترحيبها بهذا التقرير وتأييدها للملاحظات والتوصيات الواردة بالفقرات من ٦٢ إلى ٦٨.

أما في مجال حقوق الإنسان فسيلزم، كما يوضح التقرير، بذل مزيد من الجهود للانتهاء من المسائل المعلقة والسماح بتحقيق إنجازات راسخة على طريق المصالحة الوطنية. وأما في مجال الإدارة العامة فسوف تظل المساعدات الدولية أيضاً مطلوبة لبعض الوقت ضماناً لتنفيذ بعض المهام الحاسمة.

وفيما يتعلق بعنصر الشرطة والعنصر العسكري في البعثة، تعرب المجموعة عن اتفاقها مع من يرون من السابق لأوانه تسليم مسؤوليات الدفاع بكاملها إلى حكومة تيمور - ليشتي. فعلى الرغم من أن الحالة في

والآن أعطي الكلمة للأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية السيد جواو اغوستو دي ميديتشيز.

السيد دي ميديتشيز (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، استجابة لطلبكم وتمثلاً بالقدوة الحسنة التي أعطاها وزير الخارجية راموس - هورتا، سأدلي بنسخة شديدة الإيجاز من بياني، وأفهم أن النص الكامل سيجري توزيعه.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس بالإعراب عن الشكر لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على توجيه الدعوة إلى جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية للمشاركة في هذه الجلسة. فهذه الفرصة تمثل علامة بارزة في تاريخ منظمنا وتشكل اعترافاً هاماً بما نؤديه من أعمال.

وقد أنشئت مجموعتنا في عام ١٩٩٦ على أيدي حكومات أنغولا والبرازيل والبرتغال والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق. وغينيا منذ اليوم الأول لإنشائها بمسعى تيمور - ليشتي من أجل السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. فكانت تلك مبادرتنا التأسيسية فضلاً عن كونها أولى مبادراتنا. بل إننا احتفلنا ببلوغنا مرحلة النضج كمجموعة من الدول المتزاملة يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، حين قبلنا فخورين باعتزاز تيمور - ليشتي دولة عضواً ثامنة في مجموعتنا. فأكدت يومئذ البلدان الثمانية الناطقة بالبرتغالية على الصعيد الدولي برنامجها السلمي والديمقراطي. ويومئذ أيضاً استعدنا تراثاً ثقافياً تضرب جذوره حتى خمسة قرون من التاريخ والتبادل فيما بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

وتتضم مجموعتنا بلداناً متفاوتة في أحجامها ومواردها وحظوظها من التنمية. وبعض دولنا الأعضاء تعد في مصاف أشد دول العالم فقراً. ويمثل كفاح تيمور - ليشتي للتغلب على ما ابتليت به من محن، والجهد الذي يبذله المجتمع التيموري على مدى السنوات الأربع الأخيرة ليؤكد

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): سأتوحي باختصار. أردت فقط أن أتطرق الى موضوع أثاره السفير طومسن، سفير المملكة المتحدة، وأقول إننا نتفق تماماً على أن المساعدة الثنائية المقترحة لشرطة تيمور - ليشتي يجب تنسيقها بمساعدة متعددة الأطراف الآن، وأن ذلك التنسيق يجب ألا يتأخر.

في تقييمنا للمتطلبات المتبقية لشرطة تيمور - ليشتي استندنا الى المعلومات المتاحة لنا وقت إعداد التقرير. لذلك نرحب حقاً بأية معلومات إضافية يتوفر لدى الشركاء الثنائيين الاستعداد لتشاطرها معنا بشأن خطط محددة طوروها بأنفسهم لمساعدة شرطة تيمور - ليشتي، والأهم، بالنسبة للجدول الزمني لتقديم المساعدة المقترحة للشرطة التيمورية. عندئذ سيكون بوسعنا أن نعدل جدولنا الزمني لتضمينه عروض المساعدة الثنائية في تقريرنا المقرر أن يصدر في أواخر نيسان/أبريل. غير أننا نؤمن بأن التعديلات يجب إدخالها في النهاية لا على أساس المساعدة المتوقعة فحسب ولكن أيضاً على أساس المساعدة المتوفرة فعلاً في الميدان في تيمور الشرقية بنهاية نيسان/أبريل، قبل أن يتخذ المجلس قراراً بنهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد العنابي على تعقيباته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بالنيابة عن مجلس الأمن أود مرة أخرى أن أشكر السيد خوسيه راموس هورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي على حضوره اجتماع اليوم.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.

البلد هادئة، يمكن القول بأن هذه الحالة ذاتها متوقفة على الدور الذي تؤديه قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إحداث الاستقرار. ذلك أن سكون الأخطار المحتملة مرده بدرجة كبيرة إلى وجود عنصر قوي يدفع إلى العدول عنها.

وبينما لا تزال أحداث عام ١٩٩٩ مخيمة بذكراها وشواهداها المادية على تيمور - ليشتي، فإن بعض المسائل الهامة، من قبيل الجرائم الخطرة واللاجئين السابقين، ما زالت بانتظار الحل. وعليه، ترى المجموعة عدم تعريض الإنجازات التي تحققت بشق النفس في مجال بناء الدولة في تيمور - ليشتي للخطر بسحب العنصر العسكري من البعثة على نحو سابق لأوانه.

ومن المسائل التي يلزم التصدي لها أيضاً الأمن الداخلي وإنفاذ القوانين. وتشكل قوات الشرطة التابعة للبعثة، التي يشترك فيها أفراد من بلدان المجموعة، عنصراً من عناصر الاستقرار ينبغي المحافظة عليه. علاوة على ذلك، لا يمكن للشرطة الوطنية بتيمور - ليشتي إلا أن تفيد من تمديد فترة التعليم والرصد التي يتيحها عنصر الشرطة التابع للبعثة.

هذه هي الرسالة التي تود المجموعة إبلاغها إلى مجلس الأمن. إن الأمم المتحدة ما برحت تقوم بعمل رائع في تيمور - ليشتي. ونحن نشاطر الآخرين أملهم المشترك في أن يواصل مجلس الأمن مد يد المساعدة لتلك الدولة الجديدة على اجتياز المشاكل المتخلفة عن ماضيها، وتزويدها بالوسائل الضرورية للسير قدماً نحو مستقبل تنعم فيه بالاستقرار والسلام والرخاء.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد هادي عنابي، الأمين العام المساعد لإدارة عمليات حفظ السلام.